الدقم الاقتصادية
Duqm Economist
مجلة فصلية تصدرها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم - العدد الثامن - ابريل ٢٠١٧

وكيلة السياحة :
١٩ مليار ريال استثمارات الاستراتيجية العمانية للسياحة

الدقم في عيون الصحفيين

الحوض الجاف يسجل رقما قياسيا جديدا

مصفاة الدقم مركز استثماري جديد بمواصفات عالمية

شركة المجموعة المشتركة للمقاولات

خبرة متراكمة في أعمال المقاولات لأكثر من ٥٠ عاما

نبذة عن الشركة

- تأسست شركة المجموعة المشتركة للمقاولات في الكويت عام ١٩٦٥ كشركة محدودة المسؤولية لكن بالمثابرة والاجتهاد والعمل المتواصل أصبحت شركة مساهمة عامة.
- شهدت الشركة تحسناً متزايداً على مدى العقود الماضية ويبلغ عدد العاملين فيها حالياً أكثر من ١٢٩٠٠ موظف من ذوي الكفاءة العالية والخبرة التراكمية في مجالات مختلفة في الهندسة والمالية وإدارة الأعمال.
- تتنوع أنشطتنا لتدخل ضمن مجالات متعددة بما فيها الهندسة المدنية وأعمال المقاولات مع تركيز كبير على مجالات الصحة و السلامة وبالتأكيد ضمان الجودة العالية
- وكنتيجة لالتزام الإدارة بمعايير الجودة والسلامة أصبحت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات قوة مهيمنة في صناعة المقاولات في منطقة الخليج.
- بهدف دعم أعمال المقاولات في كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة و قطر والمملكة العربية السعودية قررت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات تشييد مصانعها الخاصة للإسفلت والخرسانة الجاهزة، مع أسطول آليات متنوع بدءاً من المعدات الثقيلة المتخصصة إلى المركبات الخفيفة.
- وبعدما حققت مكاناً مسيطراً في صناعة المقاولات في كل من الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة؛ والنجاح الكبير في المشاريع التي نفذتها في لبنان واندونيسيا وجورجيا ومنغوليا وأوزباكستان، أصبحت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات مقاولاً يمكن الاعتماد عليه.
- في ١٠ فبراير ٢٠١٦ وقّعت الشركة اتفاقية مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتنفيذ الحزمة الرابعة لميناء الدقم المتعلقة بالبنية الأساسية للرصيف الحكومي، ويستغرق تنفيذ المشروع ٣٠ شهرا من تاريخ الإسناد بالإضافة إلى ٣٠ يوما لأعمال التحضيرات.

شركة المجموعة المشتركة للمقاولات
Combined Group Contracting Co.

مصفاة بمستوى عالمي

وموقع استراتيجي على بحر العرب

مشروع مصفاة الدقم هو مشروع مشترك بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية ويقع في قلب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتي تتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على خطوط النقل البحري الرئيسية في بحر العرب. ويعد موقعه الإستراتيجي ميزة تنافسية، وذلك بسبب وقوعه على مسار خطوط الشحن البحري الدولية على المحيط الهندي وبحر العرب، وهذا من شأنه أن يسهّل أنشطة النقل البحرية من المنطقة وإليها .

وقد انتهت الشركة مؤخرا من أعمال تمهيد الموقع الذي ستشيّد عليه المصفاة الجديدة والتي شملت على حفر أكثر من ١٢ مليون متر مكعب من التربة وترصينها، فضلاً عن وضع الأسس للشروع في البدأ في تشييد المصفاة في الموعد المحدد. وعند بدء عمليات تشغيل المصفاة ستبلغ الطاقة التكريرية ٢٣٠،٠٠٠ ألف برميل يومياً وستعمل على إنتاج الديزل و وقود الطائرات بالإضافة إلى النافثا وغاز البترول المسال باعتبارها المنتجات الرئيسية للمصفاة. كما تم الانتهاء من تسوية وتجهيز موقع مصفاة الدقم البالغ مساحته ٩٠٠ هكتار. تتضمن الطلبات الفنية لمقدمي العطاءات فيما يتعلق بالحزمتيْن الأولى والثانية لأعمال الهندسة والتوريد والإنشاء: حزمة وحدات التجهيز، وحزمة المرافق (الخدمات) والعمل خارج الموقع على التوالي. أما الحزمة الثالثة (المرافق/الإنشاءات الموجودة خارج الموقع) فتتكون من منشأت التخزين والتصدير للمواد البترولية السائله والسائبة ، منشأت تخزين النفط الخام في رأس مركز خط أنبوب نقل النفط الخام بطول ٨٠ كم من رأس مركز إلى مصفاة الدقم .

ومن المؤمل أن تصبح الدقم المركزَ الصناعي والاقتصادي التالي في عمان، و يعد مشروع مصفاة الدقم واحدا من المشاريع الكبرى التي ستنفذ في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وسيكون بمثابة خط الانطلاق لخطة تحويل الدقم إلى أحد أضخم المراكز الصناعية والاقتصادية في المنطقة. ولا ريب أن هذه الخطوة ستثمر العديد من الإيجابيات للمجتمع المحلي من خلال دعم مبادرات القيمة المحلية المضافة التي ستطرحها مصفاة الدقم من خلال تمكين الموردين المحليين فضلاً عن الاستعانة بالكفاءات البشرية المحلية متى ما أمكن .

بنك مسقط
bank muscat

MEETHAQ
للصيرفة الإسلامية
Islamic Banking

مميزة بكل تفاصيلها.

نُقدم لكم بطاقة حفاوة فيزا سيغنتشر الائتمانية

بطاقة مميزة صُممت لتتناسب مع احتياجاتك. حيث تمنحك بطاقة حفاوة فيزا سيغنتشر الائتمانية عدة مزايا أثناء سفرك، و في أرقى المطاعم، أو أثناء تسوقك في جميع أنحاء العالم بما يتوافق مع قيمك ومبادئك.

- الدخول لصالات المطارات حول العالم
- حماية ومزايا سفر حصرية
- حماية فيزا
- خدمات شخصية (الكونسيرج)

تقدم بطلبك الآن للحصول على بطاقة حفاوة فيزا سيغنتشر الائتمانية بزيارة أقرب فرع لميثاق.

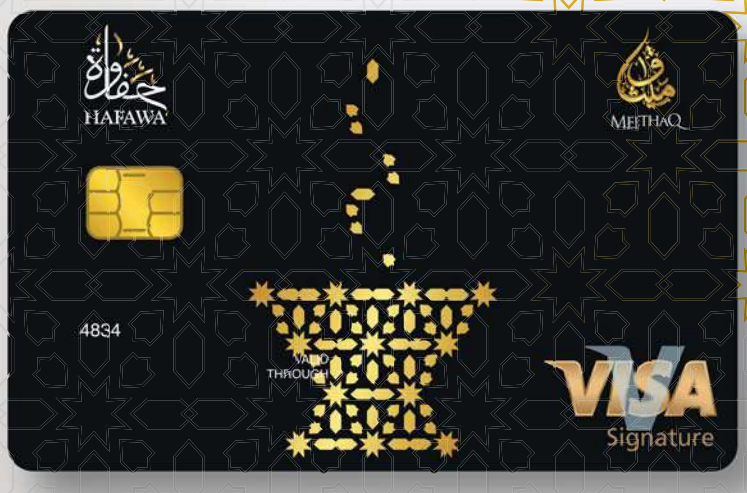

2465 6665 | www.meethaq.om

الرائد في الخدمات المصرفية الإسلامية في السلطنة

OHI LB

C.R. No: 1/14573/8

صناعة النمو بالدقم

يحمل عام ٢٠١٧ العديد من الأخبار الإيجابية بشأن نمو الأعمال بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، فقد تم في العاشر من ابريل التوقيع على اتفاقية الشراكة في مصفاة الدقم ومجمع الصناعات البتروكيماوية بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية، وتُعتبر مصفاة الدقم أحد المشروعات الرئيسية التي تقود النمو بالمنطقة وتؤسس لقيام عدد من مشروعات الصناعات البتروكيماوية.

ويأتي توقيع الاتفاقية في الوقت الذي بدأ فيه العمل في مشروع توصيل الغاز إلى الدقم لتوفير احتياجات المصفاة والصناعات البتروكيماوية من الغاز، كما أن المنطقة تشهد حاليا استكمال العمل في ميناء الدقم من خلال الحزمتين الثانية والثالثة المرتبطتين بالرصيف التجاري واللتين ستنقلان الميناء بعد إنجازهما إلى مرحلة التشغيل التجاري، أضف إلى ذلك مشروع الحزمة السابعة المرتبطة برصيف المواد السائلة والسائبة والحزمة الرابعة المتعلقة بالرصيف الحكومي الذي يعتبر أول رصيف من نوعه بالموانئ العمانية.

كذلك تشهد المنطقة إنشاء مبنى المسافرين بمطار الدقم، وتنفيذ الأعمال البحرية لميناء الصيد، وإنشاء عدد من الطرق الرئيسية والفرعية، وشق قنوات لتصريف المياه السطحية، وسدود حماية وغيرها من المشروعات الأخرى التي يأتي تنفيذها ضمن التزام الحكومة باستكمال مشروعات البنية الأساسية للمنطقة قبل نهاية عام ٢٠٢٠.

وتتزامن هذه الأعمال مع جهود مقدرة للقطاع الخاص المحلي والعالمي للاستثمار في المنطقة، فقد بدأت قرية النهضة بالدقم في الأول من فبراير الماضي مرحلة التشغيل المبدئي، وتوفّر القرية التي تبلغ طاقتها الاستيعابية ١٦ ألف نسمة العديد من التسهيلات والخدمات لسكانها، وفي القطاع الصناعي حقق مشروع مصفاة إنتاج حامض السيباسك تقدما جيدا في أعماله الإنشائية، كما أود الإشارة إلى جهود شركة وان فانج عمان لتوفير فرص العمل لأبناء المنطقة كأحد التزاماتها التعاقدية، وقد بدأ في شهر مارس البرنامج التدريبي بجمهورية الصين لـ ٣٩ شابا عمانيا بهدف تأهيلهم للعمل في المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم، وستتوالى دفعات الابتعاث للشباب العماني بشكل مستمر خلال الفترة المقبلة.

إن هذه الأعمال تعكس ما تشهده المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من جهود لتحقيق رؤية السلطنة في أن تكون المنطقة إحدى حلقات التنويع الاقتصادي للبلاد، وإننا نتطلع إلى مزيد من اتفاقيات الشراكة بين الشركات المحلية والعالمية لتنفيذ مشروعات نوعية تحقق الأهداف الرئيسية من إنشاء المنطقة.

يحيى بن سعيد الجابري
المشرف العام

إن هذه الأعمال تعكس ما تشهده المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من جهود لتحقيق رؤية السلطنة في أن تكون المنطقة إحدى حلقات التنويع الاقتصادي للبلاد

داخل العدد

الدقم الاقتصادية
Duqm Economist

مجلة فصلية متخصصة في شؤون المناطق الاقتصادية والحرة

تصدر عن:
هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

المشرف العام

يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري

رئيس لجنة الإشراف:

إسماعيل بن أحمد البلوشي

رئيس التحرير:

محمد بن أحمد الشيزاوي

التحرير:

صالح بن نبهان المعمري

المراسلات والإعلانات توجه باسم : رئيس التحرير

ص. ب: ٢٥
الرمز البريدي: ١٠٣
بريق الشاطئ - سلطنة عمان

الهاتف:
+ ٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٧٢
+ ٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٤٠

الفاكس:
+ ٩٦٨ ٢٤٥٨٧٤٠٠

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

الموقع الإلكتروني:
www.duqm.gov.om

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية

٢٢ توقيع اتفاقية لتمويل الحزمة الثانية من ميناء الدقم

٣١ المراسلون الصحفيون يسجلون إعجابهم بالدقم

١٢ السلطنة والكويت تستثمران ٧ مليارات دولار لإنشاء مصفاة الدقم

٥١ عمان للحوض الجاف تسجل رقما قياسيا جديدا وتنفّذ ١٤ مشروعا في آن واحد

٢٤ توقيع ٤ اتفاقيات جديدة لمشروعات البنية الأساسية

وكيلة السياحة في حوار خاص لـ الدقم :

١٦ ١٩ مليار ريال استثمارات الاستراتيجية العمانية للسياحة

٤٣ دراسة عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمشروعات التنموية بالدقم

ميناء الدقم
PORT OF DUQM

مركز عمان اللوجستي الجديد !

• موقع استراتيجي • خالي من الازدحام • رصيف عميق للبضائع العامة
• حاويات • بضائع سائبة • بضائع سائلة
• أراضي لوجستية وصناعية للإستثمار

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل:

شركة ميناء الدقم ش.م.ع.م | هاتف: ٢٤٤٢٨٠٠ (٩٦٨+) | فاكس: ٢٤٥٨٧٣٤٣ (٩٦٨+) | info@portduqm.com | www.portduqm.com

facebook.com/portofduqm twitter.com/portofduqm instagram@portofduqm Linked in linkedin.com/in/portofduqm

شـــــريك في التنميـــة

بنك عمان العربي
OMAN ARAB BANK

سواءاً كنت متنقلاً بين مدن وولايات سلطنتنا الحبيبة، أو مستخدماً لطرق وشوارع السلطنة الحديثة، كإستخدامك لطريق صور–بدبد، طريق مسقط السريع، أو أنك في زيارة لأي من الفنادق الفخمة، أو كنت على متن إحدى رحلات الطيران العماني – الناقل الرسمي لسلطنة عمان – أو مسافراً عبر مطار مسقط الدولي، كن متأكداً بأن بنك عمان العربي متواجد من أجلك في أي مكان تذهب إليه.

بنك عمان العربي، أحد أكبر المؤسسات المصرفية في البلاد، يحرص دائماً على تمويل المشاريع الرئيسية في السلطنة، كالمشاركة في تطوير منجزات البنية التحتية، قطاع النفط والغاز، البتروكيماويات، والمشاريع السياحية لما يقارب أربعون عاماً مضت.

يقدم بنك عمان العربي خدمات مصرفية من خلال شبكة فروع واسعة تضم ٦٧ مكتب وفرع محلي و٤٠٠ فرع منتشر في ٤٠ دولة حول العالم عن طريق شبكة فروع البنك العربي.

لمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة **www.oman-arabbank.com**

سريت: ٨/٢٢٣٥١/١

الدقم Duqm

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
Sultanate of Oman سلطنة عُمان

المحطة الواحدة

بوابتك للاستثمار

المحطة الواحدة هي الدائرة المعنية بتسجيل المستثمرين ومنح مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة

- إعداد اتفاقيات حقوق الانتفاع والتطوير
- التسجيل التجاري والصناعي والسياحي والبيئي
- إصدار التراخيص البلدية وإباحات البناء
- إتمام عقود الإيجار وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
- تقديم خدمات التأشيرات بأنواعها
- إعداد التقارير الفنية للمشاريع وإصدار الموافقات
- إصدار التراخيص العمالية

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

هاتف : +٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٠٠ فاكس : +٩٦٨ ٢٤٥٨٧٤٠٠

ص. ب: ٢٥، الرمز البريدي: ١٠٣ ، بريق الشاطئ - البريد الإلكتروني: info@duqm.gov.om

الموقع الالكتروني : www.duqm.gov.om

مصفاة الدقم مركز استثماري جديد بمواصفات عالمية

- المصفاة تقام على مساحة ٩٠٠ هكتار.
- ٢٣٠ ألف برميل يوميا إجمالي الإنتاج.
- تخصيص ١٠٪ من العقود للقيمة المضافة المحلية.
- المصفاة لديها القدرة على تكرير ٦٥٪ من النفط الكويتي و٣٥٪ من النفط العماني.
- نهاية ٢٠١٧ وضع حجر الأساس.
- ٢٠٢٠ الموعد المحدد للتشغيل.

السلطنة والكويت تستثمران ٧ مليارات دولار لإنشاء مصفاة الدقم

بخيت الرشيدي (يمين) وهلال الخروصي أثناء توقيع الاتفاقية

توقيع اتفاقيات الشراكة لتطوير مشروع مصفاة الدقم ومجمع الصناعات البتروكيماوية

د. محمد الرمحي: الاتفاقيات تجسّد العلاقات الثنائية المتميزة بين السلطنة والكويت

عصام الزدجالي: وضع حجر الأساس للمصفاة قبل نهاية العام الجاري والتشغيل في ٢٠٢٠

مسقط - الدقم الاقتصادية :

وقعت شركة النفط العمانية - الذراع الاستثمارية للسلطنة في قطاع النفط والغاز والمشاريع المرتبطة بقطاع الطاقة - وشركة البترول الكويتية العالمية (إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية المملوكة بالكامل لحكومة دولة الكويت) في ١٠ ابريل ٢٠١٧ على الاتفاقيات المتعلقة بالشراكة بين الجانبين لتطوير مشروع مصفاة الدقم ومجمع الصناعات البتروكيماوية الذي يعد أكبر مشروع استثماري مشترك في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقع الاتفاقية كل من هلال بن علي الخروصي المدير العام التنفيذي - نيابة عن شركة النفط العمانية فيما وقعها من الجانب الكويتي بخيت شبيب الرشيدي الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية بحضور عدد من أصحاب المعالي والمكرمين والسعادة وعدد من المسؤولين من الجانبين.

وقال معالي الدكتور محمد بن حمد الرمحي وزير النفط والغاز رئيس مجلس إدارة شركة النفط العمانية: إن توقيع هذه الاتفاقية يأتي تجسيدا للعلاقات الثنائية المتميزة بين السلطنة ودولة الكويت، ويهدف الى فتح آفاق أوسع للتعاون الاقتصادي بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين.

وأضاف معاليه في تصريح صحفي إن هذه الشراكة الاستراتيجية خطوة مباركة لتطوير أحد أكبر المشاريع الحيوية الواعدة بقطاع الطاقة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والتي من المؤمل أن تسهم في تحقيق التنمية في مختلف القطاعات الصناعية وفي شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة على وجه التحديد وفي السلطنة بشكل عام.

إرساء عقود الإنشاء

من جانبه قال المهندس عصام بن سعود الزدجالي الرئيس التنفيذي لشركة النفط العمانية إن الاتفاقية تتضمن انشاء مشروعين هما مصفاة الدقم ومجمع البتروكيماويات الذي سيتم تنفيذه بعد الانتهاء من مشروع المصفاة مشيرا إلى إنه سيتم الانتهاء من إرساء عقود انشاء المصفاة في مايو أو يونيو على ان يتم وضع حجر الأساس للمصفاة في نهاية العام الحالي.

وأضاف انه من المتوقع ان تبدأ المرحلة التشغيلية لمصفاة الدقم التي ستقام على مساحة ٩٠٠ هكتار قبل نهاية ٢٠٢٠ بطاقة انتاجية قدرها ٢٣٠ ألف برميل يوميا سيتم تصدير معظمها الى الخارج.

مشاريع مساندة

وعن المشاريع المساندة لمصفاة الدقم أوضح المهندس عصام بن سعود الزدجالي ان أول المشاريع يتمثل في إقامة محطة الخدمات أو محطة الكهرباء للمصفاة التي تبلغ سعتها ٣٠٠ ميجاواط ومشروع الرصيف السائل للمواد البترولية الناتجة من المصفاة مثل النافثا

من المؤتمر الصحفي

والديزل ووقود الطائرات، والمشروع الاخر يتمثل في مشروع رأس مركز الذي يتضمن وحدات لتخزين النفط.

تمويل المشروع

وفيما يتعلق بتمويل مشروع مصفاة الدقم أشار إلى أن العمل فيه بدأ منذ فترة طويلة وجار الانتهاء من التمويل خلال شهري مايو ويونيو قبل إرساء العقود على الشركة أو المجموعة التي ستقوم بإنشاء المصفاة مؤكدا ان المصفاة لاقت قبولا من بيوت عالمية كثيرة وخاصة مع وجود شريك استراتيجي مهم الذي أعطى زخما كبيرا للمشروع وهو حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - التي وفرت كل الدعم لتنفيذ المشروع.

وأوضح ان التكلفة التقديرية للمصفاة تتراوح ما بين ٦ الى ٧ مليارات دولار أمريكي للمصفاة فقط منوها الى ان الفرص الوظيفية المباشرة وغير المباشرة سوف تتراوح من ٧٠٠ إلى ٨٠٠ وظيفة مباشرة وقد يرتفع العدد نظرا لوجود مشاريع مساندة كثيرة، مشيرا الى انه بعد الانتهاء من التمويل وإرساء العقود سيتم وضع الخطوط العريضة لعملية تحديد القيمة المضافة التي تبلغ حاليا عند إرساء العقود ١٠ بالمائة مخصصة للقيمة المضافة المحلية.

وعن الاحترازات البيئية أكد المهندس عصام الزدجالي ان هناك تعاونا وتواصلا مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم للحصول على التصاريح البيئية الخاصة بالمشروع.

مجمع البتروكيماويات

وفيما يخص مشروع مجمع البتروكيماويات قال إن المشروع حاليا في مرحلة الدراسة كونه يعتمد اعتمادا كليا على المنتجات التي سيتم إنتاجها وتصديرها من المصفاة، مشيرا الى ان الدراسات الفنية والمالية والدراسات الأولية لمجمع البتروكيماويات جاهزة وجار الآن استعراض ما سيتم بناؤه في مجمع البتروكيماويات مع الجانب الكويتي كما سيتم مشاركة القطاع الخاص ان كانت لديه الرغبة في الاستثمار بالمجمع.

وأضاف ان الشركة حريصة في البحث والتعاون مع شركائها الاستراتيجيين لترجمة تطلعاتها في تطوير مشروع المصفاة الى جانب المشاريع الاستثمارية الأخرى في المنطقة التي ستسهم في رفد الاقتصاد الوطني، مثمنا الجهود التي تقوم بها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتطوير البنى الاساسية وتقديم الحوافز لاستقطاب الاستثمارات الى المنطقة.

مركز استثماري

من جانبه أكد نزار العدساني نائب الرئيس والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية ان الاستثمار المشترك الخاص بمشروع المصفاة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يشكل حافزا متميزا ومثالا ناجحا للمزيد من مشاريع التعاون النفطي في منطقة الخليج، موضحا ان المصفاة سوف تساهم في تحويل منطقة الدقم إلى أحد أهم المراكز الاقتصادية للاستثمار النفطي سواء على المستويين الاقليمي والعالمي.

الدراسات الفنية والمالية لمجمع البتروكيماويات جاهزة

المصفاة تحظى بترحيب بيوت التمويل العالمية

نزار العدساني: المصفاة تحوّل الدقم إلى مركز اقتصادي للاستثمار النفطي على المستويين الاقليمي والعالمي

بخيت الرشيدي: مشروع مصفاة الدقم مصمم للتعامل مع مجموعة كبيرة من النفوط الثقيلة

شراكة استراتيجية

وقال بخيت شبيب الرشيدي الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية ان سبب دخول الشركة في الشراكة مع شركة النفط العمانية لتطوير مصفاة الدقم ومجمع البتروكيماويات نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمطل على بحر العرب والمحيط الهندي الذي تستطيع من خلاله استقطاب الأسواق الأوروبية والآسيوية، مشيرا الى ان الشركتين تسعيان الى تمويل ٦٠ - ٦٥ بالمائة من اجمالي تكلفة المشروع البالغ حوالي ٧ مليارات دولار أمريكي.

وأوضح الرشيدي ان مشروع مصفاة الدقم مصمم حاليا للتعامل مع مجموعة كبيرة من النفوط الثقيلة ولها القدرة على تكرير ٦٥ بالمائة من النفط الكويتي و٣٥ بالمائة من النفط العماني وكذلك له القدرة على تكرير أي نوع من أنواع النفوط الموجودة في السوق الدولي، مؤكدًا ان إدارة المصفاة ستكون بطريقة مثلى سواء للنفوط الكويتية أو العمانية أو العالمية إضافة الى انها ستضمن أحدث المنتجات من حيث نوعيتها وقدرتها على المنافسة على مستوى السوق الأوروبية والآسيوية.

وأكد ان الاتفاقيات الخاصة بتطوير مصفاة الدقم ومجمع البتروكيماويات لها دور حيوي في تحقيق استراتيجيتي دولة الكويت والسلطنة النفطية من خلالهما، كونها ستعمل على تحويل منطقة الدقم الاقتصادية إلى أحد أكبر المناطق الصناعية في المنطقة وسوف تساهم في ابراز النهضة الاقتصادية في السلطنة.

وقال إن المشروع سوف يدار من قبل جهتين، الأولى هي شركة البترول الكويتية العالمية التي تملك الخبرة العالمية في تشغيل وإدارة المصافي والمصانع في القارتين الأوروبية والآسيوية، والثانية هي شركة النفط العمانية التي لديها باع طويل في الصناعة النفطية والأنشطة الملاحقة لها.

تعزيز التعاون الاقتصادي

من جهته قال غانم العتيبي نائب رئيس شركة البترول الكويتية العالمية أن هذه الشراكة سوف تدعم العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وكذلك سوف تسرّع تعزيز التعاون في الجانب الاقتصادي بين الطرفين، معربا عن أمله في أن تكون هذه الشراكة بداية الانطلاق لتحقيق الاستراتيجيات التنموية لكلا الطرفين.

تقام باستثمارات من القطاع الخاص

مجلس التعليم يوافق على إنشاء كلية تخدم الأنشطة الاقتصادية بالدقم

مسقط - الدقم :

وافق مجلس التعليم في اجتماعه الأول لعام ٢٠١٧ برئاسة معالي السيد خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني رئيس المجلس على الطلب المقدم من هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حول إنشاء كلية تعنى بتقديم برامج وتخصصات تخدم الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة وذلك باستثمار من القطاع الخاص.

وتُمهّد موافقة مجلس التعليم على هذا الطلب الطريقَ أمام الهيئة لتسويق الكلية بين شركات ومنشآت القطاع الخاص الراغبة في إنشاء كلية تعنى بالتخصصات الفنية والمهنية ذات العلاقة بالمناطق الاقتصادية والحرة والتخصصات المماثلة التي يحتاج إليها سوق العمل بالدقم بشكل خاص والسلطنة بشكل عام.

كما تعتبر موافقة مجلس التعليم فرصة أمام القطاع الخاص للتقدم إلى الهيئة بمرئياتها لإنشاء الكلية المقترحة التي ستكون أول منشأة للتعليم العالي بمحافظة الوسطى التي تضم ولايات هيما ومحوت والجازر والدقم ويبلغ عدد سكانها ٤٥ ألفا من بينهم ٢٤ ألف عماني و٢١ ألف وافد.

ويأتي إنشاء الكلية ضمن توجه الهيئة لإيجاد منظومة متكاملة من المرافق والخدمات التعليمية التي تواكب طموحات السكان وتستوعب أبناء العاملين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتشجع المواطنين والأجانب على الإقامة والعمل فيها.

وكانت الهيئة قد وقعت في عام ٢٠١٦ اتفاقية للانتفاع بالأرض مع شركة التمان القابضة لتشييد مدرسة دولية تستهدف المواطنين العمانيين والوافدين، ومن المقرر أن تبدأ المدرسة نشاطها في سبتمبر من عام ٢٠١٨. وتنسجم هذه الخطوات مع رؤية الهيئة في جعل مدينة الدقم قادرة على تلبية تطلعات واحتياجات سكانها وتصبح مكانا ملائما للعيش والإقامة والعمل.

ويهدف مجلس التعليم الذي أُنشئ في عام ٢٠١٢ وفقا للمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٤٨) إلى النهوض بالتعليم بمختلف أنواعه ومراحله ومخرجاته والعمل على ضمان جودته وذلك بما يتفق والسياسة العامة للدولة وخطط التنمية وحاجات سوق العمل.

الكلية تعتبر أول منشأة للتعليم العالي بمحافظة الوسطى

وكيلة السياحة في حوار خاص لـ الدقم السياحة Duqm Economy:

19 مليار ريال استثمارات الاستراتيجية العمانية للسياحة

أجرى الحوار: محمد بن أحمد الشيزاوي

أكدت سعادة ميثاء بنت سيف المحروقية وكيلة وزارة السياحة أن الاستراتيجية العمانية للسياحة التي بدأ تنفيذها في مطلع عام ٢٠١٦ تركز على أن تصبح السلطنة من أهم المقاصد السياحية التي يزورها السائح لقضاء الإجازات والاستكشاف والاجتماعات وأن تجذب ١١ مليون سائح دولي ومحلي على أقل تقدير وأن تصل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٦٪ .

وقالت في حديث خاص لمجلة الدقم السياحة Duqm Economy ان الاستراتيجية التي تمتد حتى عام ٢٠٤٠ حددت ٩ نماذج سياحية يمكن للسلطنة أن تنافس فيها تتضمن إجازات الاسترخاء، والسياحة والثقافة، والطبيعة والمغامرات، والاهتمامات الخاصة، والإجازات القصيرة، والمهرجانات، والاجتماعات والمناسبات، وغيرها من الأنماط الأخرى.

الاستراتيجية تستهدف جذب ١١ مليون سائح وتقديم تجارب سياحية ثرية بطابع عماني

الاستراتيجية العمانية للسياحة

بدأت وزارة السياحة العام الماضي تنفيذ الاستراتيجية العمانية للسياحة .. سعادة ميثاء بنت سيف المحروقية .. ما هي أبرز الأهداف التي تركز عليها الاستراتيجية؟

×× لخصت الاستراتيجية رسالة السياحة العمانية في أهداف رئيسية أهمها: المساهمة في تنويع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل من خلال تقديم تجارب سياحية ثرية بطابع عماني، والهدف الأول لها هو أن تصبح السلطنة خلال الخمس والعشرين سنة القادمة حتى عام ٢٠٤٠ من أهم المقاصد السياحية التي يزورها السائح لقضاء الإجازات وللاستكشاف والاجتماعات؛ وأن تجذب ١١ مليون سائح دولي ومحلي على أقل تقدير وأن تصل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٦٪ حسب النموذج المختار الذي يفترض معدل نمو يبلغ ٣,٥٪ سنويا في المتوسط، ومن المبادئ التوجيهية للتطوير السياحي في السلطنة تحسين نوعية حياة المواطنين العمانيين مع تحقيق فوائد ملموسة للجهات المحلية في الوقت نفسه، وترسيخ ثقافة السلطنة وتراثها وتقاليدها، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها، كما أن الاستراتيجية تناولت ١٥ موضوعا أساسيا للسياحة، وهي: التخطيط والتطوير، والاستثمار وريادة

وكشفت سعادة وكيلة وزارة السياحة عن أن إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية العمانية للسياحة يصل إلى حوالي ١٩ مليار ريال عماني تبلغ استثمارات القطاع الخاص منها ٨٨٪ واستثمارات القطاع العام ١٢٪، متوقعة أن يتيح تنفيذ الاستراتيجية أكثر من ٥٠٠ ألف فرصة عمل.

ونوهت في حديثها بعدد من مشاريع المجمعات السياحية المتكاملة التي يتم تنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص بهدف تنشيط الحركة السياحية إلى السلطنة وجذب الاستثمارات السياحية، موضحة في الوقت نفسه أن الوزارة قامت بتدشين مكتب عُمان للمؤتمرات بهدف النهوض بهذا القطاع وتطوير وتحسين الخدمات والمنتجات السياحية وتوفير أكبر قدر من التسهيلات للمنشآت المحلية التي يتطلّبها قطاع سياحة الحوافز والمؤتمرات، كما تطرقت في حديثها إلى مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض الذي اعتبرته أحد المحاور الأساسية في برنامج تعزيز قطاع صناعة المُؤتمرات وفعاليات الأعمال في السلطنة باعتباره أحد أبرز الوجهات المتكاملة ذات المستوى العالمي في المنطقة، وإلى تفاصيل الحوار.

الأعمال، وإشراك المجتمعات المحلية، واستدامة البيئة الطبيعية والثقافية، والتجارب، والتشغيل والجودة، وتخطيط وإدارة التسويق، وعمليات التسويق، وجذب المواهب والإبقاء عليها، وتطوير رأس المال البشري، والريادة في القدرة التنافسية، والإطار القانوني والتنظيمي، والحوكمة، والإدارة.

٩ نماذج سياحية

ما هي الأنماط السياحية التي تركز عليها الاستراتيجية؟ وفرص العمل التي يمكن أن توفرها؟

حددت الاستراتيجية ٩ نماذج سياحية يمكن للسلطنة أن تنافس فيها نتيجة لتقييم جاذبية كل أنواع السياحة وقدرة عمان التنافسية، وهي: إجازات الاسترخاء، والسياحة والثقافة، والطبيعة والمغامرات، والاهتمامات الخاصة، والإجازات القصيرة والتوقف للراحة، والمهرجانات، والاجتماعات والمناسبات، وزوار اليوم الواحد، وأخيرا زيارة الأصدقاء والأقارب. ومن المتوقع زيادة عدد الوظائف المرتبطة بالقطاع حتى عام ٢٠٤٠م لتصل إلى أكثر من ٥٠٠ ألف فرصة عمل، وزيادة حجم الاستثمارات المتوقعة خلال الفترة من (٢٠١٦ إلى ٢٠٤٠) لتصل إلى حوالي ١٩ مليار ريال عماني منها ١٢٪ استثمارات من القطاع العام.

رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٪ بحلول ٢٠٤٠

مشروع الموج

نركز على جعل السلطنة أهم المقاصد السياحية لقضاء الإجازات والاستكشاف والاجتماعات

نتوقع ازدياد عدد الوظائف المرتبطة بالقطاع إلى أكثر من ٥٠٠ ألف وظيفة

أفكار أثْرت الاستراتيجية

ما هو تقييمكم للمشاركة المجتمعية ومشاركة الجهات الحكومية والقطاع الخاص في تحديد أهداف وتطلعات الاستراتيجية؟

كانت الأفكار والاهتمامات والمعارف والخبرات المتخصصة للجهات العمانية المعنية في القطاع السياحي أداة هامة وقيمة للغاية في وضع الاستراتيجية العمانية للسياحة، وفي هذا النطاق تمت مشاركة أكثر من سبعمائة شخص من القطاعين العام والخاص، نتجت عنها أهمية كبيرة في التوسع في التحليل للعوامل الخارجية والداخلية، وبالتالي التعرف على القضايا الرئيسية التي تتطلب أن تدار بكفاءة، فقد تم الآتي:

- قامت الوزارة بتزويد الاستشاري بجميع الدراسات والتقارير المنفذة من قبلها.
- تم تنفيذ مجموعة من حلقات العمل في ١٠ محافظات، وقد شملت هذه الحلقات القطاعين العام والخاص، كما تم إجراء مقابلات مع ٥٠٠ شخص، وزيارة أبرز المواقع والمشاريع السياحية في المحافظات التي تمت زيارتها والتي استغرقت ٣ أسابيع.
- تم عقد ٣٢ مقابلة شخصية مع شخصيات مختلفة المستويات في الدولة ومن القطاعين العام والخاص، شارك فيها ٦١ شخصا.
- تم عقد ٩ مقابلات مع القطاعات ذات العلاقة مثل: قطاع التعليم والتدريب السياحي، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع البيئة، وقطاع التراث، وقطاع النقل، وقطاع الفنادق، وقطاع ممثلي مكاتب تنظيم الرحلات، وقطاع الطيران، وغيرها من القطاعات ذات العلاقة بالقطاع السياحي، وبلغ مجموع المشاركين في هذه المقابلات ٩٢ شخصا.
- تم توزيع استبيانات لـ (٢٨٨) شخصا، وكان الغرض الأساسي منها تجميع البيانات، وتم إعداد عدد من الاستبيانات على حسب الشرائح المستهدفة والموضوع الذي تمت مناقشته.
- تم تنفيذ عدد من الجلسات العامة وحلقات العمل المتخصصة شارك فيها أكثر من ١٠٠ مشارك من مختلف الجهات .
- تم عقد مجموعة من لقاءات العصف الذهني شارك فيها أكثر من ١٠٠ مشارك من الفرق الداخلية بوزارة السياحة.
- تم تنفيذ حلقات عمل ونقاش مع أكثر من ١٠٠ خبير من مختلف الجهات .
- شارك ١٥ شخصا في حلقات العمل التي انعقدت لاعتماد مسار الاستراتيجية.
- تم تنفيذ ٨ دورات تدريبية متخصصة شارك فيها أكثر من ٢٠٠ شخص من مختلف الجهات.
- تم بذل أكثر من ٥٠٠٠ ساعة في مراجعة تقارير الاستشاري ومتابعة مسار تنفيذ المشروع من قبل فريق إدارة مشروع دراسة الاستراتيجية العمانية للسياحة.

مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض

أبرز الاستثمارات السياحية الحالية

يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الخمسة الرئيسية التي تركز عليها السلطنة في الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) ضمن جهودها لتحقيق التنويع الاقتصادي .. ما هي أبرز المشاريع السياحية التي يتم تنفيذها حاليا والتي ستساهم في تحقيق هذا الهدف؟

يبلغ إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية العمانية للسياحة (٢٠١٦ - ٢٠٤٠) حوالي ١٨ مليارا و٩٣٦ مليون ريال عماني، ٨٨ ٪ منها استثمارات من قبل القطاع الخاص.

كما يتم حاليا تنفيذ العديد من مشاريع المجمعات السياحية المتكاملة التي يتم تنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص والتي تهدف إلى تنشيط الحركة السياحة إلى السلطنة وجذب الاستثمارات السياحية الخاصة، ومن أهمها:

- مشروع شاطئ صلالة الذي يقع في المنطقة الممتدة من خور صولي بولاية صلالة إلى خور طاقة، ويتكون من ٣ فنادق تحتوي على ٧٠٠ غرفة، و ١٠٠٠ وحدة سكنية، ومرسى بحري، وملعب جولف، و١٨٦شقة فندقية. وقد تم الانتهاء من تنفيذ عدد من الوحدات السكنية للمرحلة الاولى، بجانب افتتاح فندق الجويرة بسعة ٦٥ غرفة وفندق روتانا بسعة ٤٠٠ غرفة، والانتهاء من تنفيذ مرسى القوارب (المارينا)، كما تم الانتهاء في تنفيذ فندق الفنار الذي يحتوي على ٣٠٢ غرفة
- مشروع سرايا بندر الجصة، ويقع المشروع في منطقة الجصة بولاية مسقط، ويتكون من فندقين بسعة إجمالية تبلغ ٣٢٦ غرفة، ووحدات سكنية، ومرافق ترفيهية. وقد تم الانتهاء من أعمال التسويات بالموقع وتم البدء بأعمال البنية الاساسية والإنشائية لبعض مكونات المشروع.
- مشروع الموج الذي يتم تنفيذه على الواجهة البحرية الممتدة بين العذيبة وولاية السيب، يتكون المشروع من أربعة فنادق ووحدات سكنية، وملعب للجولف بـ ١٨ حفرة ومرافق ترفيهية بالإضافة إلى مرسى بحري، ومركز تجاري. وقد تم الانتهاء من تنفيذ عدد من الوحدات السكنية، كما تم افتتاح المركز التجاري (الممشى The Walk)، وجار العمل على استكمال الاعمال الإنشائية المتبقية.
- مشروع جبل السيفة بمحافظة مسقط، ويتكون من ٤ فنادق تحتوي على ٥٠٠ غرفة و٨٠٠٠ وحدة سكنية ومرسى للقوارب يتسع لنحو ٢٠٠ قارب وملعب للجولف وعدد من الشقق الفندقية وتم افتتاح فندق سيفاوي، كما تم إنشاء المراسي للقوارب، وعدد من الوحدات السكنية.
- مشروع منتجع رأس الحد الذي يقع بنيابة رأس الحد بولاية صور، ويتكون المشروع من فنادق بسعة إجمالية تبلغ ٢٥٠ غرفة ووحدات سكنية، ومحلات تجارية ومطاعم.
- مشروع أوماجين السياحي "omagine" الذي

ننظر إلى مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض باعتباره أحد أبرز الوجهات المتكاملة ذات المستوى العالمي في المنطقة

نتبنى نهج (استراتيجية الدرجة الممتازة) بهدف زيادة متوسط نصيب الفرد من عائدات السياحة

مشروع (اوماجين)

ترسيخ ثقافة السلطنة وتراثها وتقاليدها والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها

الاستراتيجية تتناول ١٥ موضوعا أساسيا وتركز على الاستثمار وريادة الأعمال وإشراك المجتمعات المحلية

يقع في ولاية السيب بمحافظة مسقط، ويتكون المشروع من فندقين ووحدات سكنية ومرسى للقوارب ومحلات تجارية ومطاعم ومرافق ترفيهية (٧ لآلئ).

استراتيجية الدرجة الممتازة

تشتهر السلطنة بطبيعة خلابة وقدرة هائلة على استقطاب السياح إلا أن أعداد السياح القادمين إلى السلطنة لا تتناسب - من وجهة نظر العديد من المتابعين - مع إمكانيات وقدرات القطاع السياحي .. هل بحثتم التحديات في هذا المجال؟ وما هي الخطط التي وضعتموها لمواجهتها؟.

تتبنى الاستراتيجية العمانية للسياحة نهج (استراتيجية الدرجة الممتازة)، إذ أنها تخاطب السوق بالتركيز على فئة معينة من السياح. وتجذب هذه الاستراتيجية، بعكس الاستراتيجية التي تستهدف أعدادا كبيرة من السياح، عددا أقل من السياح؛ ولكنهم من الفئة التي يمكن أن تسهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من عائدات السياحة. إضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية الدرجة الممتازة تحدث تأثيرات اجتماعية وبيئية أكثر إيجابية من الاستراتيجيات الأخرى.

تنشيط سياحة المعارض والمؤتمرات

ما هي خطط وزارة السياحة لتنشيط سياحة المعارض والمؤتمرات؟ وهل لديكم اهتمام بأنماط أخرى كالسياحة العلاجية وسياحة المغامرات على سبيل المثال؟.

يعتبر تدشين مكتب عُمان للمؤتمرات بوزارة السياحة خطوة هامة تتطلّع السلطنة من خلالها نحو تطوير وتحسين الخدمات والمنتجات السياحية وتوفير أكبر قدر من التسهيلات التي يتطلّبها قطاع سياحة الحوافز والمؤتمرات للمنشآت المحلية إلى جانب تعزيز الجهود المبذولة لوضع السلطنة في واجهة المراكز المستقطبة للفعاليات الدوليّة والحفاظ على مكانتها كوجهة سياحية مسؤولة ومستدامة في المقام الأول، وسيعمل المكتب على النهوض بهذا القطاع وتحديداً في الإجراءات التنظيمية المحلية وفي القنوات الترويجية الخارجية مع الجهات والمنظمات ذات الشأن، وسيخدم جميع مؤسسات ومنشآت القطاع السياحي بالسلطنة وكل ذلك بهدف توحيد الرسالة وتكامل الجهود في هذا الإطار وإبراز السلطنة كتجربة سياحية متفرّدة وثريّة بالمقومات الحضارية والعصرية في ذات الوقت، وإيجاد شراكة حقيقية فاعلة مع الجهات والمؤسسات العالمية لاستضافة الفعاليات على أرض السلطنة.

جديرٌ بالذكر أنّ مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض يُعد أحد المحاور الأساسية في برنامج تعزيز قطاع صناعة المُؤتمرات وفعاليات الأعمال في عُمان باعتباره أحد أبرز الوجهات المتكاملة ذات المستوى العالمي في المنطقة، ويتضمن مسرحاً ضخماً بمدرّجات تستوعب ٣٢٠٠ مقعد ومُدرّجاً آخر يستوعب ٤٥٠ مقعداً، و١٣ غرفة اجتماعات، وجناح ضيافة لكبار الشخصيات، ومكاتب خاصة للمنظمين، وقاعتي احتفالات كبرى وصغرى.

مصباح قطب
كاتب مصري متخصص في الشؤون الاقتصادية
mesbahkotb@gmail.com

أصداف وأهداف

التقى رجل أعمال مصري بمسؤول من وزارة عمانية على الطائرة المتجهة إلى الدقم ، ولأن الأول كان يسعى إلى إقامة مشروع صناعي في المنطقة فكان من الطبيعي أن يستغل المناسبة لمعرفة أكبر قدر من المعلومات عن المنطقة الاقتصادية وما فيها من حوافز وفرص وكيفية الحصول على الاراضي والتراخيص والطاقة والمدخلات وأسعار الخدمات وطبيعة البنية الأساسية الخ، لكن المفاجأة ان رجل الاعمال لم يحصل إلا على إجابة واحدة مكونة من جملة واحدة، ومع ذلك فإن تلك كانت كافية لتأكيد اعتقاده بأنه اختار المنطقة المناسبة أو ربما الانسب عربيا لإقامة مشروعه ولا أقول مشاريعه، فماذا كانت تلك الجملة السحرية يا ترى والتي تركت كل هذا الاثر خلال الرحلة القصيرة؟.

إجابة المسؤول العماني الوحيدة كانت: انظر أولاً إلى الموقع الالكتروني لهيئة المنطقة واذا لم تجد إجابة على أي سؤال لك فأرجو ان تعود إليّ. وبالفعل لم يجد المستثمر المصري - بعد ان زار الموقع وتابع لاحقا مجلة الدقم - ما يجعله بحاجة إلى سؤال أحد.

من هذه اللقطة الواقعية أود ان أشير إلى ما لفتني بقوة منذ متابعتي لهذا المشروع العماني العربي الذي يمكن ان نسميه بحق (لؤلؤة العرب على بحر العرب).

الأمر الأول: هو الالتزام الصارم بالشروط البيئية. ولا أعتقد ان هذا المستوى من التشدد الحميد في الحفاظ على البيئة الذي نشاهده في الدقم يوجد في أيّ موقع آخر بالشرق الاوسط وربما ما هو أوسع منه. لذلك فإن صيانة المجال الحيوي البري والبحري والصحراوي والحفاظ على كافة مكوناته الطبيعية والتراثية عبر التحكم الذكي والرصد والمتابعة الدائمة سيخلق ميزة تنافسية هائلة للموقع. وقد شدني أيضا الإشارة الأولى التي تم إطلاقها في الدقم ألا وهي إقامة فنادق بمستوى راق لاستقبال الراغبين في معاينة الموقع قبل أن تظهر بوادر الإنجازات على الأرض. لقد دل قيامُ مستثمرين بضخ عشرات ملايين الدولارات في إقامة تلك الفنادق وسط الصحراء قبل أن يرى النورَ أيُ مشروع لهو دليل على ثقة كاملة في مستقبل الموقع وسلامة دراساته ومخططاته. كما دلت تلك الاشارة على حصافة القائمين على أمر المنطقة حيث لا يمكن لمستثمر يرغب في أن يرى على الطبيعة الموقع (اللوكيشن) والتقسيمات ان لا يجد مأوى يقيم فيه خلال الرحلة التفقدية وقد كان ذلك وحده من أكبر عوامل الجذب في البداية، بل ان تجارب عديدة تقول ان اغلب من زاروا المنطقة وهي - بعد - أرض مستوية في معظمها راق لهم المشهدُ ونظافة الجو وسحر الهدوء وعبقرية الموقع فأمضوا أياما أكثرَ من المقرر سلفا لمجرد الاستجمام.

وأشير أيضا إلى ان الالتزام بالجدول الزمني - المعلن - لاقامة المشاريع والطرق والتزويد بالمياه والكهرباء والغاز واقامة الموانىء المتخصصة والمرافق والخدمات هو أيضا من اكثر ما يثير الاعجاب في محيط يقل فيه الوعي بأهمية الالتزام ولا أقول بأهمية الوقت نفسه، والطريف ان زائري المنطقة أصبحوا هم أنفسهم سجلا حيا للتقدم الذي يحدث فيها، فهم يقصّون على معارفهم عقب كل زيارة الجديدَ الذي تحقق وكيف توافق زمنيا مع الوعد السابق بإقامته، ومن أغرب ما سمعته في هذا الصدد ان هيئة المنطقة تتحمل نتيجة أيّ سوء تقدير- إن حدث - يقع من أي إدارة داخلها ولا تقوم بترحيل عبئه إلى المستثمر حتى لو كانت القواعد تسمح بذلك والمعنى هو شعور الهيئة بالثقة في منسوبيها وجديتهم الشديدة وقدرتهم أولا، ثم وجود آلية داخلية محكمة للمراجعة وحرص بالغ على كسب ما هو أكثر من ثقة المستثمرين ألا وهو دهشتهم وإعجابهم واحترامهم.

إن إعلان أسعار حق الانتفاع بمنتهى الوضوح وإنهاء الاجراءات عبر مبنى واحد بحق ودون أي حاجة للذهاب إلى أي مكان آخر سواء في الدقم نفسها أو في مسقط والمساواة التامة بين المستثمر الوطني والاجنبي عربيا كان أو غير عربي، وأيضا المساواة التامة بين الكبير والصغير، وفتح الباب واسعا للجميع للعمل دون أيّ انحياز للحجم الكبير، بل وتقييد بعض المشاريع الكبيرة في حال كان يمكن لأكثر من مشروع صغير أو متوسط تحقيق الهدف وزيادة التشغيل، أيضا التكامل والانسجام في كل ما يتم من أعمال أو استراتيجيات، كل ذلك يصب في نهر المزايا التي تتمتع بها إدارة المنطقة والمنطقة ذاتها. واذا كان الكثير مما يجري في الدقم يقع في دائرة الاكبر او الأوسع سواء في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، أو على مستوى أبعد من ذلك فان النبرة الهادئة في الحديث عن المنطقة ورؤيتها ورسالتها والدور الذي ستقوم به للاقتصاد العماني لهو أيضا دليل على ان القائمين على الموقع هم أبناء بررَة لنهر الحكمة الذي يجري في ذلك البلد العربي العظيم. سلطنة عمان.

يبقى أخيرا ان ننوه إلى الطريقة التي تتم بها إدارة التعاقدات الكبيرة مع الشركاء الاجانب سواء لاقامة مشاريع ضخمة أو إدارة مشاريع قائمة أو ستقام فهي توضح أيضا مقدارِ الحنكة في استقطاب أفضل الشركاء الاجانب وتنويع الشرَاكات وتحقيق أعلى منافع للاقتصاد العماني فضلا عن الحرص المستمر على التحقق من استدامة المشاريع أو الشراكات وهو ينضم إلى حرص أساسي على مبدأ الاستدامة في كل ما يتحقق على أرض المنطقة. فالتنمية مشروع جيليٌ بطبيعتها الحقيقية، ورغم أن العالم المعاصر يعج بأشكال من عدم اليقين وتتعقد فيه سيناريوهات المستقبل في كل شيء، وربما في كل نشاط اقتصادي، فإن الحرص والتأني والدرسَ وإعادة الدرس والشفافية ومحاولة الاحاطة بكل المؤثرات الحالية والمستقبلية على أيّ قرار، قبل اتخاذه، وتقبل قدر محسوب من المخاطر بعين يقظة وعقل مفتوح، كل ذلك يؤكد مجددا ما ينتظر هذا الموقع من ازدهارهائل، وعلى الله قصد السبيل.

هيئة المنطقة الاقتصادية توقع اتفاقية لتمويل الحزمة الثانية من ميناء الدقم

بكين - الدقم الاقتصادية:

وقع معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ١٦ يناير ٢٠١٧ اتفاقية مع البنك الآسيوي للاستثمار بالبنية الأساسية لتمويل مشروع الحزمة الثانية من ميناء الدقم المترتبطة بتنفيذ أعمال الرصيف التجاري داخل حرم الميناء، ووقع الاتفاقية نيابة عن البنك الدكتور دي جي باندیان نائب الرئيس والرئيس التنفيذي للاستثمار.

ويأتي توقيع الاتفاقية ضمن التزام الهيئة باستكمال كافة مشاريع البنية الأساسية المرتبطة بمشروع ميناء الدقم بحلول عام ٢٠٢٠ وتحقيق رؤية الهيئة لتعزيز دور المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لجذب المزيد من الاستثمارات بمختلف القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية.

٢٦٥ مليون دولار قيمة التمويل

وبموجب الاتفاقية ستحصل الهيئة على تمويل بمبلغ ٢٦٥ مليون دولار أمريكي يتم تسديدها على مدى ٢٥ سنة من بينها ٥ سنوات فترة سماح وبسعر فائدة منافس ومصاريف تمويل منخفضة مقارنة مع جهات التمويل الأخرى، وتعتبر السلطنة إحدى الدول المساهمة في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية الذي مقره الصين.

وتشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حاليا تنفيذ عشرات المشاريع في مجال البنية الأساسية والقطاعات الصناعية والتجارية والسياحية واللوجستية والتطوير العقاري.

وكانت الهيئة قد وقعت العام الماضي ثلاث اتفاقيات رئيسية لاستكمال الأعمال المتبقية بميناء الدقم ضمن خطتها لتشغيل الميناء تجاريا، وتتعلق هذه الاتفاقيات بإنشاء الحزم الثانية والثالثة والرابعة من الميناء بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٣٩,٩ مليون ريال عماني.

إنشاء ٤ محطات على الرصيف التجاري

وتعدّ الحزمة الثانية لميناء الدقم أهم المرافق التشغيلية للرصيف التجاري وستتيح بعد إنجازها تشغيل الميناء تجاريا، وتتضمن هذه الحزمة إنشاء ٤ محطات على الرصيف التجاري من بينها محطتان للحاويات بطول نحو ١٦٠٠ متر لمناولة نحو ٣,٥ مليون حاوية نمطية سنويا، كما سيتم إنشاء محطة للمواد الجافة السائبة بسعة نحو ٥ ملايين طن متري سنويا ومحطة متعددة الاستخدامات بسعة حوالي ٨٠٠ ألف طن متري سنويا، بالإضافة إلى إنشاء قضبان الحديد

استكمال مشاريع البنية الأساسية المرتبطة بالميناء بحلول عام ٢٠٢٠

٢٦٥ مليون دولار قيمة التمويل

التسديد على مدى ٢٥ سنة من بينها ٥ سنوات فترة سماح

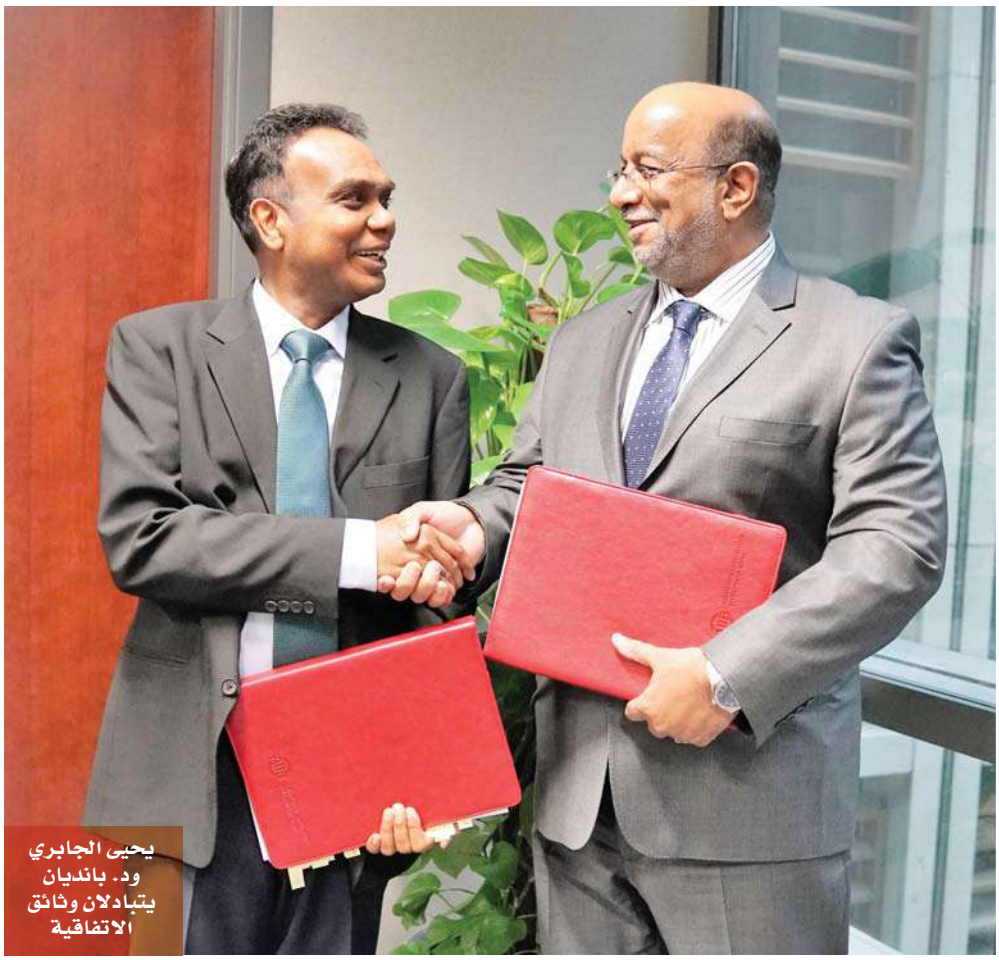

يحيى الجابري ود. باندیان يتبادلان وثائق الاتفاقية

أثناء التوقيع على الاتفاقية

للرافعات ورصف ساحات تخزين الحاويات وأعمال المباني والورش والأعمال الكهربائية والميكانيكية والعديد من المرافق الأخرى.

مشاريع عديدة بالميناء

ويعتبر هذا المشروع أحد مكونات مشاريع حزم ميناء الدقم الجاري تنفيذها حالياً الى جانب مشروع الحزمة الرابعة المتعلقة بتنفيذ البنية الأساسية للرصيف الحكومي، والحزمة الثالثة المتعلقة بإنشاء المحطة التجارية للرصيف التجاري التي تتضمن إنشاء الطرق والبوابة التجارية للرصيف التجاري ومنطقة الفحص والتفتيش ومبنى تسجيل الشاحنات ومبنى المحطة الواحدة للميناء ومبنى الجمارك والتفتيش وغيرها من المباني التابعة لأعمال التخليص للمحطة التجارية بالإضافة إلى طرق بطول ٨ كم مع مقاطع عرضية متنوعة والعديد من الأعمال والمرافق الأخرى، كما تضم مشروعات البنية الأساسية لميناء الدقم الحزمة السابعة المرتبطة بإنشاء رصيف المواد السائلة والسائبة الذي يعتبر أحد أهم المشاريع التي تعزز القيمة المضافة لمشاريع النفط والصناعات البتروكيماوية التي تنفذها شركة النفط العمانية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

ويتمتع ميناء الدقم ببنية أساسية متطورة، ويبلغ إجمالي أطوال كاسري الأمواج حوالي ٨,٧ كم فيما يصل عمق حوض الميناء إلى ١٨ مترا وقناة الدخول إلى ١٩ مترا مما يؤهله لاستقبال ومناولة سفن الحاويات العملاقة، كما يتمتع الميناء بمساحات كافية للتوسعات المستقبلية تؤهله لإنشاء أكثر من مصفاة للنفط والعديد من مشروعات الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية.

بنية أساسية متطورة يتمتع بها ميناء الدقم

توقيع ٤ اتفاقيات جديدة لمشروعات البنية الأساسية بتكلفة ٨٤,٧ مليون ريال

اتفاقية الطريق السياحي

- إنشاء سدود وقنوات تصريف المياه وطرق مزدوجة ومفردة مع الإنارة
- ربط مصفاة الدقم ومحطة الكهرباء وشركة سيباسك بالطريق الرئيسي
- إنشاء طريق خدمة بالمنطقة السياحية ومواقف للحافلات

مسقط - الدقم :

وقع معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ٩ فبراير ٢٠١٧ أربع اتفاقيات لتنفيذ عدد من مشروعات البنية الأساسية للمنطقة بتكلفة حوالي ٨٤,٧ مليون ريال عماني.

ويأتي توقيع الاتفاقيات ضمن جهود هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لاستكمال مشاريع البنية الأساسية للمنطقة وتهيئة الدقم لتكون مدينة جاذبة للأنشطة التجارية والإستثمارات وإحدى الوجهات المفضلة للعمل والاقامة.

كما يأتي توقيع هذه الاتفاقيات ضمن خطط الهيئة لانشاء منظومة لتصريف المياه السطحية وتوفير الحماية اللازمة للمشروعات التي يتم تنفيذها حاليا بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من خلال إنشاء سدود حماية وشق قنوات تصريف رئيسية وفرعية ذات سعات استيعابية كافية لتصريف مياه الأودية بحيث يتم تجميع مياه الامطار وتصريفها في البحر بطريقة آمنة وعبر مسارات مناسبة لكميات الأمطار المتوقعة بالمنطقة.

مشروع قنوات تصريف المياه

وتنص الاتفاقية الاولى التي تم توقيعها مع

شركة سيركا التركية بالاشتراك مع شركة رجب وعايدة للحفريات على بناء قناتين لتصريف المياه ؛ الأولى هي قناة وادي جرف بطول نحو ١٢ كيلومترا وعرض يتراوح بين ٣٤٠ مترا حتى ٦٥٠ مترا عند المخرج النهائي عند البحر ، والقناة الثانية هي قناة وادي صاي بطول نحو ١٠ كيلومترات حتى الالتقاء مع قناة وادي جرف بعرض يتراوح بين ٩٠ مترا و٣٢٠ مترا عند نقطة الالتقاء مع قناة جرف، وتبلغ قيمة الاتفاقية ٤٩,٧ مليون ريال عماني.

وقع الاتفاقية عن الشركات المنفذة كل من: هنكار عدالي ممثل عن شركة سيركا التركية. وفتحي سعيد عايدة ممثل عن شركة رجب وعايدة.

مشروع قنوات تصريف المياه

إنشاء سدين للحماية

وتتعلق الاتفاقية الثانية ببناء سدين للحماية أحدهما على وادي جرف بارتفاع ١٩,٤ متر وبطول ١,٦ كيلومتر مع سعة تخزين تبلغ ٣٢,٨ مليون متر مكعب، والآخر على وادي صاي بارتفاع ١٦,٤ متر وبطول ٣,٣ كيلومتر مع سعة تخزين تبلغ ١٧ مليون متر مكعب، وستقوم شركة الأولى العالمية للمشروعات بتنفيذ المشروع بتكلفة ٢٧ مليون ريال عماني ومن المتوقع إنجازه بنهاية عام ٢٠١٩م.

وقع الاتفاقية نيابة عن الشركة المنفذة : موهان بابو المدير التنفيذي.

توقيع اتفاقية إنشاء سدين للحماية

إنشاء الطرق الفرعية بالدقم

وتضمنت الاتفاقيات الموقعة أيضا إنشاء الطرق الفرعية بالدقم (الحزمة الرابعة) بتكلفة نحو ٧,٢ مليون ريال عماني، وقد فازت بالمشروع شركة الهاجري للتجارة. وقع الاتفاقية نيابة عن الشركة ناصر بن خميس بن جمعة الحشار رئيس مجلس الإدارة.

ويتضمن المشروع إنشاء طريق متفرع من الطريق الرئيسي (طريق السلطان سعيد بن تيمور) ويمر بمحاذاة مصفاة الدقم من الناحية الجنوبية وصولاً إلى محطة الكهرباء ، بالإضافة إلى وصلة أخرى مروراً بموقع شركة سيباسك عمان إلى الناحية الشمالية لميناء الدقم.

ووفقا لهذه الاتفاقية سيتم إنشاء طريق مزدوج بطول نحو ٢,٢ كيلومتر وطرق مفردة تبلغ أطوالها ٣ كيلومترات بالإضافة إلى إنشاء مدخلين مزدوجين لمصفاة الدقم بطول إجمالي ٥٧٤ مترا مع الإشارات الضوئية، ودوّارَين، وقناة خرسانية لتصريف مياه الأمطار بطول ٣٨٣٠ متراً، وعبّارات صندوقية خرسانية، وأعمال إنارة الطريق وحماية للخدمات القائمة.

اتفاقية إنشاء الطرق الفرعية بالدقم

طريق خدمة بالمنطقة السياحية :

وبلغت تكلفة الاتفاقية الرابعة ٧٥٢ ألف ريال عماني، وتنص على إنشاء طريق خدمة بطول ٧٩٠ مترا محاذ للطريق السياحي بالدقم مع مواقف تتسع لـ ٦٣ حافلة وممرات للمشاة وقناة خرسانية لتصريف مياه الأمطار بطول ٧٤٠ مترا، وعبّارات خرسانية، وأعمال إنارة الطريق والمواقف وتوفير حماية للخدمات القائمة.

وقد وقع الاتفاقية نيابة عن الشركة المنفذة للمشروع وهي شركة الصاروج للانشاءات سيمون كرم المدير التنفيذي للشركة.

شركة تنمية نفط عمان توقع عقدا بـ ١,٢ مليار دولار لتوريد الأنابيب عبر ميناء الدقم

أثناء توقيع الاتفاقية

مسقط - الدقم :

وقعت شركة تنمية نفط عمان في يناير ٢٠١٧ عقدا مع شركة سوميتومو اليابانية ومؤسسة نيبون ستيل وسوميتومو المعدنية بقيمة ١,٢ مليار دولار أميركي لتوريد أنابيب لعمليات الحفر، ويشمل العقد الذي يمتد لـ ٥ سنوات أيضا إقامة ساحة تخزين جديدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتكون مركزا لوجستيا للمواد التي يجري نقلها إلى مواقع الحفر التابعة لشركة تنمية نفط عمان.

وسيتم بموجب العقد توريد شحنتين أسبوعيا بـ ٣ آلاف طن متري من الأنابيب عبر ميناء الدقم إلى حقول النفط والغاز التابعة للشركة لتصبح شركة تنمية نفط عمان المستأجر الأبرز بالدقم بدءا من منتصف عام ٢٠١٨. وسيوفر المركز اللوجستي خدمات متكاملة لإدارة سلسلة التوريد مثل التخزين والتخطيط والتسليم التي تحتاج إلى ٣٠ شاحنة في اليوم لنقل الأنابيب من ساحة التخزين الجديدة إلى مواقع الحفر التابعة للشركة.

تم توقيع العقد بحضور معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وسعادة ميتسوجو سايتو سفير اليابان المعتمد لدى السلطنة.

وقع العقد من جانب شركة تنمية نفط عمان راؤول ريستوشي المدير العام للشركة فيما وقع العقد نيابة عن شركة سوميتومو اليابانية سويتشي سوزوكي وعن مؤسسة نيبون ستيل وسوميتومو المعدنية مساياسو أبيكو.

آثار إيجابية

وقال معالي رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ان هذا العقد سوف يكون له الأثر الكبير على المنطقة الاقتصادية بالدقم بصفة عامة وعلى ميناء الدقم بصفة خاصة مما سيجعل شركة سوميتومو قريبة من حقول النفط وأعمال الشركات العاملة في هذا المجال بالسلطنة وبالتالي سوف يعمل على تزويد هذه الشركات بالقطع الغيار والمعدات المطلوبة.

راؤول ريستوشي

وأضاف معاليه ان هناك العديد من الفرص التي ستنتج عن هذا العقد منها تخصيص بعض الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة وتوظيف بعض المواطنين من ولاية الدقم بالإضافة الى ابتعاث بعض أبناء السلطنة من ولاية الدقم للدراسة في اليابان.

مركز لوجستي

من جهته قال راؤول ريستوشي المدير العام لشركة تنمية نفط عمان ان هذا العقد يحفز نمو منطقة الدقم ويجذب المزيد من الأعمال التجارية، مشيرا إلى أن ميناء الدقم أصبح يظهر مدى قدرته على التعامل مع العمليات الرئيسية، وسيعزز هذا المشروع من قدرات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتصبح مركزًا لوجستيا رئيسيًا لقطاع

- المشروع يهيئ الدقم لتصبح مركزا لوجستيا رئيسيا لقطاع النفط والغاز
- استيراد ٣ آلاف طن من الأنابيب أسبوعيا عبر ميناء الدقم
- المشروع يتطلب ٣٠ شاحنة يوميا لنقل الأنابيب من ساحة التخزين إلى مواقع الحفر بشركة تنمية نفط عمان

النفط والغاز في السلطنة.

وأضاف: إن الشركة تقوم بحفر ٦٠٠ بئر في منطقة الامتياز في كل عام وسوف تدار جميع الأنابيب لتلك الأنشطة في منطقة الدقم، موضحًا ان هذا العقد هو دليل إضافي على أن برنامج الشركة للقيمة المحلية المضافة يهدف إلى الاحتفاظ بالمزيد من ثروة صناعة النفط والغاز في السلطنة من خلال إيجاد فرص عمل للعمانيين وتطوير القدرات المحلية والبنية الأساسية.

ويعد العقد الجديد تجديدا لعقد قائم لتزويد شركة تنمية نفط عمان بأنابيب التغليف والأنابيب المستخدمة في الحفر كما أنه يرسخ العلاقة التجارية طويلة الأمد للشركة مع شركة سوميتومو.

وتخلل مراسم توقيع العقد تبادل الهدايا التذكارية بين الجانبين حيث قدمت شركة سوميتومو خوذة الساموراي اليابانية للشركة بينما قدمت شركة تنمية نفط عمان سيفاً عمانيا كرمز للاحترام والتقدير المتبادل.

مدينة صناعية جديدة للنفط والغاز

وقال سويتشي سوزوكي من شركة سوميتومو ان هذا العقد يأتي للمساهمة في القيمة المحلية المضافة لا سيما من خلال نقل قاعدة إمدادات الشركة إلى منطقة الدقم والمشاركة في تطوير مدينة صناعية جديدة للنفط والغاز في السلطنة.

من جانبه قال مساياسو أبيكو من مؤسسة نيبون ستيل وسوميتومو المعدنية ان العقد يأتي في ظل الحاجة إلى الأنابيب المتطورة لتتلاءم مع ظروف الآبار الأكثر صرامة في المستقبل حيث تعتبر مؤسسة نيبون ستيل وسوميتومو المعدنية موردا رئيسيا لأنابيب الحفر والتغليف وستستمر في توفير أنابيب عالية الأداء لشركة تنمية نفط عمان.

وبموجب شروط العقد، التزمت سوميتومو بدعم مبادرات القيمة المحلية المضافة، بالإضافة إلى استثماراتها الكبيرة في منطقة الدقم.

يذكر أن العقد مبني على هدف الحكومة الاستراتيجي لجعل الدقم ميناء النفط والغاز في السلطنة، كما أنه سيسهم في استقطاب خدمات الشركات الأخرى إلى هذا المحور.

كما أن قرب الميناء من حقول النفط الرئيسية في السلطنة وربطه بشبكة طرق خالية من الازدحام يتيح لشركة تنمية نفط عمان الحد من التعرض لمخاطر الطريق وتحقيق تخفيضات في التكاليف.

يحيى الجابري: فرص عديدة يتيحها العقد للشركات المحلية

راؤول ريستوشي: العقد الجديد يحفّز النمو بالدقم ويجذب المزيد من الأعمال التجارية

اقتصاديات المناطق الحرة

تسعى جميع الدول في العالم إلى تعزيز نمو اقتصادها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى التقدم والتطور، وتتخذ في سبيل ذلك كل الإجراءات اللازمة وتعمل على إعداد الخطط والدراسات ورسم السياسات واختيار الاستراتيجيات المناسبة، كما تعمل على محاولة استغلال كل موارد الدولة الاستغلال الأمثل، والتي من شأنها أن تسهم في نهضة الاقتصاد ومواكبة الاقتصاد العالمي. وتختلف سياسات الدول في تنمية اقتصاداتها، فلقد عمدت اليابان إلى تنمية اقتصادها عبر التميز في عالم التقنية، واتجهت دول آسيوية مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية إلى اتباع منهج الاقتصاد المعرفي، أما دول الخليج فقد عمدت إلى الاستغلال الأمثل للموارد النفطية فيها.

ومع التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم اليوم، فقد أصبح من الضروري أن تعمل الدول على تنمية اقتصادها الوطني بشتى السبل الممكنة والمشروعة، وكأحد أساليب التنمية الاقتصادية فلقد قامت العديد من الدول بإنشاء مناطق تجارية تعرف باسم المناطق الحرة والتي من شأنها أن تسهم في زيادة الدخل القومي للدولة وبالتالي تؤدي إلى التطور والنمو الاقتصادي، إذ يقام في تلك المناطق العديد من التسهيلات والحوافز التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي ازدهار الاقتصاد الوطني للدولة. ولقد أظهرت تجارب الدول مدى فاعلية هذه المناطق في دفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث بلغ عدد المناطق الحرة في العالم حتى عام ٢٠١٢م (٢٠٠٠) منطقة حرة موزعة على آسيا وأوروبا والأميركيتين وأفريقيا والشرق الأوسط. وتعرف المناطق الحرة على أنها منطقة اقتصادية أو تجارية في حدود دولة معينة تهدف إلى تنشيط وتنمية التجارة الخارجية بحيث تعد المنطقة الحرة وكأنها خارج الدولة وبالتالي يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية. وتعرفها اتفاقية كيوتو على أنها جزء من الإقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيه خارج المنطقة الجمركية. إن المناطق الحرة وإن تتفق في التعريف العام ولكنها تختلف في المسميات، وذلك تبعا للأهداف المرجوة من إنشاؤها حيث يوجد مناطق حرة بالموانئ البحرية ومناطق حرة بالموانئ الجوية، ومناطق مصرفية حرة، ومناطق التجارة الحرة، والمناطق الحرة الخاصة، والمناطق الصناعية العلمية، ومناطق التصدير الصناعية الحرة، ومناطق التخزين (الإيداع الجمركي) وغيرها.

وتاريخيا تعود فكرة ظهور المناطق الحرة بشكل عام إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث كانت أولى المناطق الحرة آنذاك هي جزر ديلوس (Delos) الواقعة في بحر إيجا، وكانت تعتمد فكرة عملها على إعادة الشحن والتخزين والتصدير للبضائع التي تعبر حدود الإمبراطورية. أما في العصور الوسطى فقد استخدمت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظام المناطق الحرة لتسهيل أنشطتها التجارية. وعندما بدأ ظهور المستعمرات عملت الدول الأوروبية على إنشاء مناطق صغيرة في المدن ذات الموانئ؛ وذلك لتسهيل عملية التجارة حيث أقيمت في العقد الثاني من القرن التاسع عشر (١٨١٩م) منطقة سنغافورة، كما تم في العقد الأول من القرن السابع عشر إنشاء منطقة جبل طارق (١٧٠٤م).

أما المناطق الحرة المعاصرة فيعود تاريخها إلى مدينة شانون في إيرلندا حيث كانت أول منطقة حرة يتم إنشاؤها في الخمسينيات عندما قررت الحكومة آنذاك تنشيط السياسة الليبرالية، بعد أن كانت حكرا على المرافئ والمطارات فلقد امتدت إلى مناطق صناعية أخرى ومجاورة للمطار والتي عملت على تغيير النمط السائد في المناطق الحرة من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي. وإبان تلك الفترة تم إنشاء منطقة باتان (Batan) في الفلبين، ومنطقة ماسان (Masan) في كوريا الجنوبية، ومع مرور الوقت تم افتتاح مناطق حرة قبل السبعينيات في كل من القارة الأمريكية والأوروبية ودول آسيا والمحيط الهادئ.

وعلى الصعيد العربي، فقد كانت الجمهورية العربية السورية في مصاف أولى الدول التي قامت بإنشاء وافتتاح المناطق الحرة حيث تم إنشاء أول منطقة حرة في دمشق عام ١٩٥٢م، ومن ثم تم إنشاء المنطقة الحرة في ميناء العقبة في المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٧٣م. وفي العقد الثامن من القرن الماضي تم تدشين منطقة جبل علي الحرة في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت منطقة جبل علي الحرة خير مثال على المناطق الحرة الناجحة وتعد هي المنطقة الحرة الوحيدة في العالم التي نالت على شهادة (ISO) عام ١٩٩٦م. الجدير بالذكر أن ظهور الموانئ الحرة بدأ يتزايد مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين خصوصا مع انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث عادت التجارة العالمية للنمو والنهضة مرة أخرى مما أدى إلى زيادة الطلب على ظهور مثل تلك المناطق؛ نظرا لأهمية مواقعها الاستراتيجية.

وعلى المستوى المحلي، تمتلك سلطنة عمان مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي وتعد تجربة السلطنة في مجال المناطق الحرة تجربة حديثة نسبيا مقارنة بالتجارب الإقليمية والدولية فهي ما زالت في مرحلة التأسيس والتطوير حيث صدر قانون المناطق الحرة في عام ٢٠٠٢ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٥٦) وهو الإطار القانوني لتنظيم عمل المناطق الحرة في السلطنة وآلية إنشاء تلك المناطق.

الدكتور/ ناصر بن راشد المعولي

أستاذ الاقتصاد المساعد ومدير مركز البحوث الإنسانية بجامعة السلطان قابوس

وتوفر المناطق الحرة بالسلطنة حزمة من الحوافز الاستثمارية، والتسهيلات أبرزها الإعفاءات الضريبية وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالتراخيص والتصاريح واستيراد جميع البضائع المسموح تداولها في الدولة والإعفاء من شرط الحد الأدنى للاستثمار وحرية استخدام العملات وإعفاء الأرباح من ضريبة الدخل وغيرها من الحوافز المختلفة. ومن أجل تعزيز نهج التنويع الاقتصادي، تم إنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها في عام ٢٠١١ بموجب مرسوم سلطاني. وتتكون المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم من ميناء الدقم والحوض الجاف ومطار الدقم الدولي ومجمع المصفاة والصناعات البتروكيمياوية والمنطقة الصناعية ومنظومة الأنشطة السمكية والمنطقة السكنية ومنطقة الخدمات السياحية والترفيهية والمدينة التعليمية ومنظومة خدمات ونقل متكاملة، ما يجعلها من أهم المناطق الاقتصادية على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تلعب المناطق الحرة بشكل عام دورا محويا وأساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ويظهر ذلك جليا مع ظهور فكرة العولمة - التي كانت قائمة على فكر اقتصادي يهدف إلى تسهيل التجارة بين الدول وعولمة الأسواق - وانتشارها بشكل سريع وظهور منظمات اقتصادية عالمية كمنظمة التجارة العالمية، وقد أصبح من الصعب على الدول أن تنهض باقتصاداتها الوطنية بمعزل عن الدول الأخرى، كما أصبح من الضروري تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول وتعزيز قيم الانفتاح الاقتصادي، الذي تعد المناطق الحرة أحد أدواته المهمة، إذ تعمل تلك المناطق على زيادة الأنشطة التجارية وسهولة انتقال رؤوس الأموال بين الدول لما توفره من تسهيلات من ناحية الإعفاءات الجمركية وتسهيلات في عمليات التفريغ والتخزين وتموين السفن وإعادة التصدير، ولما توفره أيضا من تسهيلات إدارية تعمل على جذب أكبر قدر ممكن من المستثمرين ما يعود بمنافع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية على الدول المنشئة للمناطق الحرة وعلى المستثمر أيضا حيث تعمل المنطقة الحرة في دبي على جذب (٢٠٪) من مجمل الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة، كما استطاعت منطقة طنجة الحرة أن تحقق استثمارات بلغت قيمتها (٥٠٠) مليون يورو وذلك خلال عشر سنوات.

وفي ذات السياق، فإن المناطق الحرة تؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة المنشئة من النقد الأجنبي، حيث تستفيد من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة، كما تعمل هذه المناطق على زيادة صادرات الدولة إلى الخارج وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. فإن المناطق الحرة في مصر - على سبيل المثال - استطاعت أن تستأثر بما نسبته (٢٠٪) من الصادرات الإجمالية لمصر في السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، كما تستحوذ المنطقة الحرة في دبي على نصف صادرات دبي وبلغت صادراتها أكثر من (٥٠٪) من إجمالي صادرات دبي، أما منطقة طنجة الحرة فقد تمكنت وبعد مضي ثمانية أعوام على عملها أن تمثل واحدا على عشرة من صادرات المغرب (وذلك يعادل ١,٢ مليار يورو). واستطاعت المناطق الحرة في الصين أن توجه مدخرات العاملين نحو الاستثمار مما أدى إلى تطور سوق رأس المال وبالتالي تشجيع الصناعات العالمية للاستثمار في المناطق والأسواق الحرة الصينية وذلك بسبب اتساع السوق الداخلي وسهولة التصدير إلى الأسواق الخارجية.

إضافة إلى ذلك، فإن المناطق الحرة تعمل على توفير العديد من فرص العمل في مختلف المجالات الاقتصادية والتقنية والعلمية وبالتالي تقليص أعداد الباحثين عن عمل، فقد استطاعت منطقة طنجة الحرة الواقعة على ضفة جبل طارق أن توفر (٤٠) ألف فرصة عمل، كما تمكنت المناطق الحرة في مصر من توفير (١٣٦) ألف فرصة عمل كما تسهم هذه المناطق بتأهيل وتدريب العمالة الوطنية على التكنولوجيا المتطورة المستخدمة فيها والاستفادة منها في الصناعة المحلية وتحفيز الابتكار والإبداع لدى العاملين، وتعمل هذه المناطق على تحفيز النمو الصناعي والتقني كما تسهم في إيجاد أساليب متطورة لكل من التسويق والترويج والإدارة والتنظيم. كما تسهم المناطق الحرة في تنمية قطاع السياحة في الدول المضيفة لها حيث تعمل على تطوير جميع مرافقه وتشجعه على تقديم كل الخدمات اللازمة للمستثمرين والوفود التجارية والصناعية. كما تسهم المناطق الخاصة إسهامات واضحة في البنية الأساسية وتعمل على تطوير المرافق الخدمية ومحطات الكهرباء وشبكات الماء والصرف الصحي والطرق.

وفي الختام، نؤكد أهمية المناطق الحرة في ترسيخ فكرة تنويع مصادر الدخل القومي وتنفيذ خطط التنويع الاقتصادي لما توفره من بيئة قوية للتنافس على الإنتاج والتصدير وتحسين الجودة وخفض التكاليف والأسعار والاستخدام الأمثل لجميع الموارد الطبيعية باستخدام تقنيات متطورة تعمل على زيادة الدخل القومي للدولة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما تلعب المناطق الحرة دورا مهما في المساعدة على تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية رفع كفاءة الإنتاجية الاقتصادية بما يتواكب مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين.

تتيح للمستثمر الحصول على خدماتها إلكترونيا

فريق عمل إنشاء البوابة الإلكترونية خلال زيارته لشركة المناطق الاقتصادية بدولة قطر

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تستعد لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع البوابة الالكترونية

التركيز على تبسيط الإجراءات وتقليل أعباء الأعمال الإدارية على المستثمرين والمتعاملين

مسقط - الدقم الاقتصادية :

تستعد هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع البوابة الالكترونية لخدمات الهيئة التي تستهدف تحويل الخدمات اليدوية التقليدية إلى خدمات رقمية عبر أنظمة إلكترونية تمكّن المستثمر من الحصول على خدمات الهيئة إلكترونيا.

واستعدادا لتنفيذ هذه المرحلة قام فريق العمل بزيارة لشركة المناطق الاقتصادية في دولة قطر للاستفادة من تجاربها فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة للمناطق الاقتصادية وإجراءات خدمات المستثمرين والأنظمة المستخدمة في إدارة النافذة الواحدة.

ومن المتوقع أن يتم خلال العام الجاري إسناد المناقصة العامة المتعلقة بالمرحلة الثانية من المشروع الذي شهد في مرحلته الأولى حصر وتحديد جميع الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم سواء تلك الواقعة مباشرة في نطاق صلاحياتها أو تلك التي تقدم من جهات أخرى.

كما تم خلال المرحلة الأولى توثيق الإجراءات الإدارية والنماذج والمتطلبات الخاصة بإنجاز كل خدمة من هذه الخدمات، ووضع خريطة تفصيلية للإجراءات التي تمر بها كل خدمة منذ تقديمها من المستثمر وحتى إنجازها من قبل الهيئة بما في ذلك تحصيل الرسوم المستحقة عن هذه الخدمات إلكترونيا.

وقام فريق العمل في المرحلة الأولى أيضا بدراسة ومراجعة إجراءات العمل المتعلقة بالخدمات المقدمة وتقديم مقترحات إعادة هندستها وتصميمها بهدف تطويرها ورفع كفاءتها من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل أعباء الأعمال الإدارية على المستثمرين والمتعاملين، كما تم في الوقت نفسه تحديد سياسات التكامل مع أنظمة الجهات الأخرى ذات العلاقة بالخدمات المقدمة من الهيئة بهدف استغلال البنية الأساسية للأنظمة المتاحة لدى هذه الجهات وتوفير التكاليف والأعباء المالية والإدارية على الجهاز الإداري للدولة كنظام المحطة الواحدة بوزارة التجارة والصناعة، وأنظمة وزارة القوى العاملة، وأنظمة شرطة عمان السلطانية، والهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف.

وقد تم خلال المرحلة الأولى وضع برنامج زمني شامل لتحويل إجراءات العمل والخدمات التقليدية إلى خدمات إلكترونية، كما تم تحديد المتطلبات التجارية والفنية اللازمة لتنفيذ التحول الرقمي لخدمات الهيئة ووضع الشروط اللازمة لإنجاز المهمة.

خدمات عديدة ستقدمها البوابة الالكترونية للمتعاملين مع المحطة الواحدة

الصحفيون يطلعون على مجسم
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

المراسلون الصحفيون يسجلون إعجابهم بالدقم

الدقم - الدقم الاقتصادية :

على مدى ٣ أيام متتالية كانت الدقم محط إعجاب ٧٠ صحفيا شاركوا في ملتقى المراسل الصحفي الرابع الذي استضافته المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في الفترة من ٣٠ يناير وحتى ١ فبراير ٢٠١٧. وشهد حضورا مميزا من الإعلاميين ورؤساء تحرير الصحف المحلية ومراسلي الصحف والتلفزيون والإذاعة ووكالة الأنباء العمانية ووسائل الإعلام المحلية الأخرى.

ويأتي تنظيم الملتقى الرابع للمراسل الصحفي بولاية الدقم نظرا لما تشهده المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من مشاريع واستثمارات ضخمة من الحكومة والقطاع الخاص وما تتمتع به من موقع جغرافي وثراء سياحي يعتبر مجالا خصبا لعدد من الأعمال الصحفية.

علي بن خلفان الجابري

المشاركون في تقديم العروض المرئية يجيبون على أسئلة الاعلاميين

علي الجابري: الدقم منطقة استثمار عالمية.. والإعلام شريك أساسي في التسويق والترويج

المشاريع الاقتصادية والموقع الجغرافي والثراء السياحي مجال خصب للأعمال الصحفية

سعادة علي بن خلفان الجابري وكيل وزارة الإعلام عبّر في تصريح صحفي عقب افتتاحه الملتقى عن سعادته بمشاركة هذا العدد الكبير من الإعلاميين والصحفيين، وقال إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في حاجة لتسليط الضوء على ما يتم فيها من إنجازات ومشاريع واعدة، موضحا أن دور الإعلام يتمثل بالمقام الأول في نقل هذه الصورة المشرقة وما تتميز به من حراك استثماري وانتعاش اقتصادي والمساهمة في التسويق والترويج للمنطقة لتكون محطة استثمار عالمية جاذبة للاستثمارات والمستثمرين على الصعيدين المحلي والخارجي.

ولفت سعادته إلى أن الدقم تعد من المناطق الاقتصادية الواعدة بالسلطنة ومن المؤمل أن تكون القاطرة التي تقود الاقتصاد العماني لآفاق جديدة في المرحلة المقبلة. مشيرا إلى أنَّ ما تمَّ تقديمه من عروض تعريفية خلال حفل الافتتاح يدل على المكانة الاقتصادية والمزايا التي تحظى بها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والتنامي في عدد المشاريع ورؤوس الأموال المستثمرة فيها؛ كونها تقع على بحر العرب وترتبط بأكثر الخطوط الملاحية شهرة ونشاطا ومقدرة على الوصول إلى مختلف قارات العالم.

وأكد سعادته أن وسائل الإعلام بمختلف توجهاتها تعمل جاهدة على نقل الصورة من أرض الحدث للعالم.

مزيج إعلامي متكامل

وخلال حفل الافتتاح الذي أقيم بفندق كراون بلازا الدقم قال عوض بن سعيد باقوير رئيس مجلس إدارة جمعية الصحفيين العمانية: إن مُلتقى هذا العام جاء مختلفا؛ لأنه مزيج إعلامي متكامل يجمع كوكبة من الصحفيين والإعلاميين والمراسلين بهدف الدفع بالرسالة الصحفية نحو مزيد من النمو والتطور، وما تنظيم الملتقى إلا إيمان بالدور الريادي للمراسل الصحفي في كل وسائل الإعلام.

وأضاف إن الجهود التي يقوم بها المراسل الصحفي في أداء مهامه كبيرة جدًا؛ فعلى عاتقهم يقع حمل الرسالة الصحفية بكل دقة ومصداقية، مشيرا إلى أنَّ الملتقى يحمل مضامين سامية، ويسعى لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في إكساب المشاركين أسس ومهارات العمل المهني للمراسل الصحفي وأساليب تطبيقها، إضافة إلى تعزيز مهارات إدارة وتنظيم العمل

وكيل وزارة الإعلام والحضور أثناء افتتاح الملتقى

عوض باقوير

اسماعيل البلوشي

إسماعيل البلوشي: نشكر الإعلام العُماني على جهوده في إبراز المنطقة وتعريف المجتمع بالفرص الاستثمارية

الصحفي للمراسل من خلال إدارة مهامه المهنية على الوجه الأكمل.

وأوضح أن ملتقى المراسل الصحفي يعتبر هوية خاصة للجمعية، نشأت فكرتها منذ أكثر من أربعة أعوام وتتواصل إقامته باهتمام واضح وذلك في إطار اهتمام الجمعية بهذه النخبة من الإعلاميين الذين يساهمون في نقل منجزات التنمية من مختلف ولايات السلطنة وإلقاء الضوء على ما تزخر به البلاد من معالم حضارية وثقافية وتاريخية في مختلف أرجائها.

جهود حثيثة لاستقطاب الاستثمارات

وأعرب إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عن شكره وتقديره لجمعية الصحفيين العمانية على اختيارها الدقم لإقامة ملتقى المراسل الصحفي الرابع، وقال في كلمته خلال حفل الافتتاح إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تعتبر ثمرة من ثمار عهد النهضة المباركة، وقد تم إنشاؤها في أواخر عام ٢٠١١ ضمن خطة السلطنة للتنويع الاقتصادي وتوفير فرص عمل مناسبة للشباب العماني وإيجاد قطب نمو يمتد من ولاية الدقم ليشمل مختلف ولايات محافظة الوسطى، وقد عملت الهيئة منذ تأسيسها في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ على تحقيق هذه الأهداف، فقامت بإعداد التشريعات التي تواكب طموحات وتطلعات المستثمرين من السلطنة والخارج، وتسهم في استقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في التنمية التي تشهدها البلاد والاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة بالمنطقة والحوافز التي تقدمها الهيئة للمستثمرين.

التعريف بالمنطقة عبر وسائل الإعلام

وأضاف قائلا: إن وجودكم بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم سيتيح لكم التعرف عن قرب على هذه المنطقة التي توليها الحكومة جُلَ اهتمامها، وتسعى الهيئة من جهتها لترجمة هذه التطلعات إلى واقع ملموس، وقد عملتْ الهيئة خلال السنوات الخمس الماضية على وضع المنطقة ضمن اهتمامات المستثمر المحلي والعالمي، وهناك العديد من الوفود من السلطنة والخارج تقوم بزيارات مستمرة للمنطقة للتعرف على الفرص الاستثمارية المتوفرة فيها،

عوض باقوير: دور رئيسي يقوم به المراسل الصحفي في نقل منجزات التنمية إلى العالم

تكريم مجلة الدقم الاقتصادية

تكريم الشركات الداعمة للملتقى

الهيئة تعمل على وضع المنطقة ضمن اهتمامات المستثمر المحلي والعالمي

طباعة ٢٠ ألف نسخة من كتيب الاستثمار في الدقم ضمن جهود الهيئة للتعريف بالمنطقة محليا وخارجيا

وفي نفس الوقت تقوم الهيئة بالترويج لهذه الفرص محليا وخارجيا، وقد قمنا في عام ٢٠١٥ بتنظيم ندوات تعريفية عن المنطقة في مختلف محافظات السلطنة، إضافة إلى التعريف بالمنطقة عبر وسائل الإعلام المحلية والخارجية، وقد أصدرت الهيئة عددا من الإصدارات التعريفية بالمنطقة مثل كتيب الاستثمار في الدقم الذي صدر باللغتين العربية والإنجليزية وقد تمت طباعة ٢٠ ألف نسخة منه على مدى العامين الماضيين، كما أصدرت الهيئة ابتداء من شهر يوليو ٢٠١٥ مجلة الدقم الاقتصادية وهي مجلة فصلية متخصصة في شؤون المناطق الاقتصادية والحرة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية ويتم توزيعها على المسؤولين وصنّاع القرار في القطاعين العام والخاص، والمستثمرين الذين يزورون المنطقة ومكاتب الهيئة في الدقم ومسقط، كما يتمُّ توزيعها خارجيا عبر سفارات السلطنة.

جهود مقدّرة للإعلام العماني

وأشاد في كلمته بجهود الإعلام العُماني في إبراز المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتعريف المجتمع العماني والعالم الخارجي بالفرص الاستثمارية المتوفرة فيها ومتابعة سير العمل في المشاريع التي يتم تنفيذها بالمنطقة، مؤكدا أنَّ الجهود التي بذلتها الهيئة على مدى السنوات الماضية أسفرت عن استقطاب استثمارات متنوعة من السلطنة والخارج، وقد بلغ عدد اتفاقيات حق الانتفاع التي وقعتها الهيئة خلال العام الماضي ٩٦ اتفاقية، ليرتفع بذلك عدد اتفاقيات الانتفاع بالأرض التي وقعتها الهيئة منذ تأسيسها إلى ١١٦٥اتفاقية، إضافة إلى ٣ اتفاقيات تم توقيعها قبل تأسيس الهيئة، كما استطاعت الهيئة في عام ٢٠١٦ استقطاب استثمارات جديدة بأكثر من ١٣ مليار دولار أمريكي؛ من بينها: ١٠,٧ مليار دولار استثمارات المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم.

زيارات ميدانية وعروض مرئية

وشهد الملتقى تنظيم عدد من الزيارات الميدانية للمشاريع التي تشهدها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقد شملت الزيارة قرية النهضة بالدقم، ومصفاة الدقم، ومصفاة إنتاج حامض السيباسك، والحوض الجاف، وميناء الدقم، ومشروع الـ ١٥٠ وحدة سكنية المخصصة للأهالي، ومركز ولاية الدقم، ومشروع العيادة الطبية وعددا من المشاريع الأخرى.

وتمَّ خلال حفل الافتتاح تقديم عروض مرئية لإطلاع الصحفيين على الفرص الاستثمارية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وأهم المشاريع التي تقوم الهيئة بتنفيذها.

لقطة تذكارية في قرية النهضة بالدقم

الدقم في عيون الصحفيين .. شهادات من الواقع

عوض بن سعيد باقوير
رئيس مجلس إدارة جمعية الصحفيين العمانية :

أهمية الدقم تنبع من كونها قاطرة للاقتصاد الوطني وتمثل المستقبل فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل في ظل عدم أهمية السلعة الواحدة كالنفط في إطار التقلبات التي تتجاذبها هذه السلعة خاصة في ظل الظروف السياسية في المنطقة والعالم.

ما اطلعنا عليه في الملتقى جعلنا نشعر بالدهشة لما يحدث في هذه المنطقة الواعدة خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية والعربية والدولية وبالتالي هذه الاستثمارات تزرع لدينا التفاؤل بأهمية هذه المنطقة الواعدة التي تحتاج في هذه المرحلة إلى تسويق إعلامي كبير، ونحن في جمعية الصحفيين العمانية نحث على دعم المشروع والترويج له في الاعلام المحلي والدولي.

إبراهيم بن سيف العزري
مدير دائرة الأخبار بتلفزيون سلطنة عمان :

هذه الزيارة أثرتني وكانت فرصة للاطلاع على التطور الكبير والمستمر التي تشهده المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خصوصا في ما يتعلق بإنشاء مصفاة الدقم ومصفاة إنتاج حامض السيباسك ومبنى المسافرين بمطار الدقم الذي يتهيأ لاستقبال المزيد من الرحلات، كما أن المجمع السكني لشركة النهضة للخدمات يعد دليلا واضحا على اهتمام إدارة المنطقة بتوفير بيئة صحية وراقية لكل من يعمل في المنطقة التي تحولت إلى خلية عمل كبيرة سوف تستمر خلال السنوات القادمة حتى اكتمال الرؤية والاستراتيجية التي تم تحديدها للانجاز، كما اطلعنا أيضا على مشروع الـ ١٥٠ وحدة سكنية المخصصة للأهالي وقد استوقفتني كثيرا نظرا لما توفره من خدمات لسكانها ومرافق ذات جودة عالية وهذا دليل على اهتمام هيئة المنطقة الاقتصادية بالمجتمع المحلي.

إن تسويق المنطقة والوصول الى المستثمرين وغيرهم من أبناء المجتمع أصبح أكثر سهولة ويسرا بفضل وسائل الاعلام المختلفة وأتمنى ان تقوم الهيئة بتفعيل الترويج عن المشاريع والاستثمارات في كافة وسائل الاعلام الحديثة كي تصل إلى أغلب شرائح المجتمع.

علي بن راشد المطاعني
عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين العمانية :

ما تشهده ولاية الدقم من تنمية يعجز الإنسان عن حصره، و يعبر عن عزم الحكومة على تهيئة هذه المنطقة لتكون من كبريات المناطق الاقتصادية، فما تشهده من تنمية صناعية من شأنه أن يحدث فرقا في المستقبل.

الإعلاميون يستمعون لشرح من الرئيس التنفيذي لشركة النهضة للخدمات أثناء زيارتهم لقرية النهضة بالدقم

الإعلاميون يطلعون على ميناء الدقم

وأثناء زيارتهم لمشروع سيباسك عمان

هذه المنطقة تعول عليها الحكومة كثيرا في تعزيز الاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمارات، ولذلك فهي تهيئ كل السبل للمواطنين والمستثمرين للاستثمار فيها بسهولة ويسر من خلال المحطة الواحدة التي تعمل بكفاءة عالية وتقوم بتسهيل الإجراءات لكل من يرغب بالاستثمار، فضلا عن تهيئة كل السبل للمواطنين للعمل في المشاريع القائمة وتحفيزهم بكل الطرق لإنشاء مشروعات خاصة بهم تستفيد من المزايا التي تقدمها المنطقة.

صالح بن فايز الرواحي
مراسل لجريدة الشبيبة

جاء اختيار الدقم مقصدا لهذا الملتقى السنوي نتيجة لأهمية المنطقة الاقتصادية وما سوف تلعبه من دور ريادي في دعم الاقتصاد العماني نحو النمو والنجاح، وقد أكسبت هذه الزيارة الصحفيين والمراسلين الاعلاميين معرفة جديدة وزوّدتهم بالكثير من المعلومات التي ربما كان البعض لا يعرفها، ومن خلال الزيارة الميدانية والاطلاع على المشاريع عرفنا الكثير عن هذه المنطقة الاقتصادية الواعدة التي تبشر عمان قاطبة بمستقبل واعد تحت ظل باني عزة عمان مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - فهنيئا لنا ولأجيالنا هذه المنطقة الاقتصادية.

سميرة بنت هلال الحراصية
مذيعة بإذاعة هلا اف ام:

تكمن أهمية الزيارة في أنها تعرف الاعلاميين والصحفيين بطبيعة المنطقة الاقتصادية والمزايا التي توفرها للمستثمرين والمشاريع التي يتم تنفيذها فيها، وبالتالي فإن هذه الزيارة تساهم في نقل صورة أدق عن المنطقة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

يعقوب بن محمد الرواحي
إعلامي

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تقوم بجهد كبير في سبيل تسويق المنطقة، ولكن كل ما أتمناه هو أن يكون المستثمر العماني هو المسوق والمروج الأول لهذه المنطقة من خلال دخوله كشريك فاعل في المنطقة، فمتى ما كان المستثمر العماني موجودا وبقوة فإن ذلك سيعطي المستثمرين الأجانب ثقة أكبر في إمكانيات المنطقة ومدى قدرتها على منافسة المناطق الاقتصادية العالمية.

أحمد بن علي الذهلي
صحفي بجريدة عمان:

التسويق للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يجب أن يكون مضاعفا خلال هذه المرحلة، ولْتكن البداية محليا. علينا تقديم صورة واضحة المعالم لجميع تفاصيل المشاريع الاقتصادية ذات البعد الاستراتيجي التي تتطلع الحكومة إلى توطينها في المنطقة، بالإضافة إلى المشاركة في المنتديات الاقتصادية الإقليمية والدولية لجذب الاستثمارات وترويج المنطقة والتعريف بالحوافز والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين.

الدقم أتاحت المجال لمناقشة قضايا الإعلام خلال أيام الملتقى

المشاركون في صورة تذكارية بالحوض الجاف

تكريم سالم بن رشيد الناعبي في ختام فعاليات الملتقى

سعيد بن سيف الحبسي
مراسل لجريدة الوطن

الدقم منطقة اقتصادية واعدة، وذات جذب اقتصادي في مختلف المجالات، وقد شهدت المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية اهتماما جيدا من المستثمرين من السلطنة والخارج، ولعل ما ساعد على هذا الرواج الاستثماري ذلك الاهتمام الذي حظيت به من قبل الحكومة التي حرصت على توفير كافة مقومات النجاح الاقتصادي، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي والاستقرار الداخلي الذي تتميز به السلطنة وعلاقاتها الوطيدة والمتزنة مع كافة دول العالم.

أحمد بن ثابت المحروقي
مراسل لجريدة عمان

من خلال زيارتنا لولاية الدقم وجدنا أن هناك نظرة مستقبلية واعدة لهذه المنطقة الاقتصادية، ونرى أن المشروعات التي يتم تنفيذها حاليا في المنطقة هي مشروعات عملاقة سترفد الاقتصاد الوطني وتساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي.

تمتلك الدقم الكثير من عوامل النجاح التي لا تقتصر على قطاع اقتصادي واحد وإنما تشمل مختلف القطاعات.

خالد بن راشد العدوي
رئيس قسم المحليات بجريدة عمان

الدقم منطقة واعدة اذا ما تضافرت الجهود الحكومية والخاصة وقطاع المجتمع المدني لتحقيق أهدافها، ونتوقع أن يساهم التعاون المشترك في تحقيق أهداف المنطقة التي لا تزال منطقة ناشئة، ولكنها مؤهلة لأن تكون ذات مردود فاعل في المجالات التجارية والصناعية والسياحية.

يوسف بن سالم الحبسي
صحفي جريدة الوطن

هناك العديد من المزايا التي تمتلكها المنطقة كالموقع الجغرافي على بحر العرب، وقربها من الأسواق الاستهلاكية، ومساحتها الشاسعة التي تصل إلى ٢٠٠٠ كيلومتر مربع، وتنوع مجالات الاستثمار فيها بين صناعية

حضور مميز لرئيس تحرير جريدة عمان (يمين) ورئيس تحرير جريدة الرؤية

وتجارية وسياحية وسكنية وخدمات لوجستية، ولاشك أن هذه العوامل تمثل اليوم نافذة جذب للمستثمرين. ووجود المراسلين من مختلف وسائل الاعلام في الدقم يسهم في تعريف الإعلاميين بما تشهده المنطقة من نمو.

سيف بن سالم المعمري
مراسل لجريدة الرؤية :

جاءت النسخة الرابعة من ملتقى المراسل الصحفي لتشكل حدثاً نوعياً عن الملتقيات الصحفية الثلاثة الماضية، فقد شهدت مشاركة واسعة من المراسلين الصحفيين والإعلاميين من سائر مُحافظات السلطنة يمثلون مختلف وسائل الإعلام المحلية، كما إن إقامة الملتقى في ولاية الدقم ساهم في إعطاء الفعالية زخماً إعلاميًا، وقد مكّن الملتقى المراسلين من الاطلاع عن قرب على المشاريع الجاهزة والمشاريع الجاري تنفيذها كالحوض الجاف وميناء الدقم والمصفاة وقرية النهضة ومصفاة سيباسك.

ورغم المستقبل الواعد الذي ينتظر مدينة الدقم وجهود الحكومة في تقديم التسهيلات وتحفيز المستثمرين وخاصة العُمانيين للاستثمار في المنطقة إلا أن غياب الاستثمار العُماني وعزوف الأيدي العاملة الوطنية عن العمل في المنطقة يشكلان تحديات نوعية خلال المرحلة الحالية، مما يستدعي وقفة جادة للبحث عن أسباب ذلك، وفي المقابل علينا البحث عن أسباب اهتمام المستثمرين العُمانيين بالاستثمار خارج السلطنة.

صورة تذكارية في ختام الملتقى

طالب بن سيف الضباري
أمين سر جمعية الصحفيين العمانية

الدقم مستقبل وطن

على ما قيل أو يقال عن الدقم كمنطقة حرة واعدة لاقتصاد عمان لا يمكن أن يستوعب ذلك إلا من وطأ بقدمه أرضها وشاهد حجم منجز المرحلة الأولى حتى الآن من تلك المساحة الإجمالية التي تمتد عبر ٢٠٠٠ كيلو متر مربع، فهي بحق تمثل كنزا عمانيا قادما بقوة إذا ما أدرك ليس القائمين عليه فقط وإنما كل فعاليات المجتمع وفي مقدمتهم أولئك الذين لديهم القدرة المالية على الاستثمار، على استيعاب كل المشاريع الاقتصادية صناعية كانت أم تجارية أو سياحية وبكل الأحجام الثقيل منها والخفيف، وعبر مجموعة تسهيلات أقل ما يقال عنها انها يسيل لها اللعاب وتؤسس لثروات يمكن أن يجنوا منها الملايين خاصة إذا ما كانوا أول المستفيدين، فطبيعة المنطقة وموقعها ومميزاتها تدفع بمن يملك قراءة للمستقبل أن يسارع في أن يكون له موطئ قدم من الآن وقبل الآخرين.

إن الجهد المبذول في إرساء البنى الأساسية للمنطقة من طرق وإنارة وكهرباء ومياه ومحطة واحدة فيها كل الخدمات والتصاريح التي يحتاج إليها المستثمر، فضلا عما هو مخطط له وقادم من قطار ومطار وتوسعة للطريق البري يدل على الجدية في جعلها مستقبل عمان القادم وإحدى المحطات الهامة للتنويع الاقتصادي البديل عن النفط، فهي لم تعد مجرد محطة للحوض الجاف الذي أنجز حتى الآن صيانة وإصلاح حوالي ٤٦٠ سفينة وناقلة عملاقة كأول مشروع ارتبط بالمنطقة وإنما لعدد من المشاريع الأخرى بعضها تم الانتهاء منه كالمدن العمالية والإسكانية والفنادق وبعضها قيد الإنشاء كالمدينة الصينية والميناء ومصفاة سيباسك عمان التي تعد أول مشروع من نوعه يقام في الشرق الأوسط لإنتاج حامض السيباسك، والبعض الآخر لا يزال قيد الإجراءات، وهناك مساحات شاسعة تنظر القادم من المستثمرين.

وإذا كان من المتوقع أن تنتقل المنطقة الى المرحلة الثانية خلال السنوات القليلة القادمة فإن نجاح ذلك يعتمد على مدى سرعة إقبال أصحاب رؤوس الأموال المحليين وتكثيف حملات التسويق لها محليا وخارجيا، فالتردد بالنسبة للمستثمرين المحليين وتوجههم للاستثمار خارج الوطن أعتقد أنه نوع من الهروب من المسؤولية الوطنية التي تستدعي أن يحرص مثل هؤلاء على النهوض باقتصاد البلد الذي يؤدي في النهاية إلى توفير عشرات الآلاف من فرص العمل للمواطنين وتحسين وضع المجتمع المعيشي المؤدي إلى المحافظة على استمرار الاستقرار الاجتماعي وبسط مظلة الأمن والأمان في كافة ربوع الوطن، ولابد أن يدرك الجميع أن المنطقة بموقعها الجغرافي المتميز تعتبر من المناطق الأكثر أمانا والأقل كلفة، ولن نبالغ إذا قلنا ان الدقم ليست فقط مستقبل عمان وإنما ستمثل على المدى القريب والبعيد مستقبل أجزاء كثيرة وهامة من الكرة الأرضية.

طالب المقبالي
muqbali@hotmail.com

الدقم .. مدينة بمواصفات عالمية

لم أكن أفكر يوماً أن أزور منطقة الدقم الاقتصادية لسبب واحد وهو لاعتقادي أن هذه المنطقة وجدت خصيصا للصناعات، ولكونها منطقة حرة للاستيراد والتصدير، ولأنني ببساطة لا أمتلك شركة تعمل في المجالات الصناعية.

إلا أن زيارتي - التي كانت خلال ملتقى المراسل الصحفي الرابع الذي أقيم بالدقم لمدة ثلاثة أيام - أتاحت لي الفرصة مع زملائي للاطلاع على الأنشطة القائمة في هذه المنطقة بما فيها ميناء الدقم والحوض الجاف وقرية النهضة الخاصة بالعمال وغيرها من المرافق الأخرى.

ونظرا لمشاركة حوالي ٧٠ صحفيا وإعلاميا فإن الغالبية قد كتبوا عن منطقة الدقم الاقتصادية وتطرقوا إلى جميع المرافق بإسهاب، وربما لا يأتي مقالي بجديد ولا يزيد عما كتبه زملائي من الصحفيين، فكل منهم قدم مقالا احتوى على تفاصيل مكونات هذه المنطقة وما تميزت به من خدمات ومرافق.

قبل أن تطأ قدمي أرض الدقم كنت أتوقع أن أشاهد صحراء تكسوها الرمال المتحركة متصلة بالبحر خاصة أن مسيري إليها كان عن طريق البر، إلا أنني عندما وصلت إليها وجدتني أسير في مدينة ذات طرق حديثة مزدوجة وبمواصفات عالمية مزودة بإشارات ضوئية وبإنارة متطورة وصولاً إلى فندق كراون بلازا ذي الأربع نجوم. عندها أيقنت أنني وسط مدينة بمواصفات عالمية مدروسة وفق أسس اقتصادية تبشر بمستقبل اقتصادي كبير للسلطنة.

ومن خلال جولاتنا في المنطقة شد انتباهي وذهولي تلك القرية الجميلة الخاصة بالعمال والمعروفة بقرية النهضة بالدقم التي تعتبر مشروعا ضخما أنشئ بمواصفات ومعايير عالمية مع مراعاة الأمن والسلامة والبيئة، وقد تبنت المشروع الذي بلغت تكلفة إنشائه ٧٥ مليون ريال عماني شركة النهضة للخدمات وتضم القرية ١٦ ألف سرير بأسعار في متناول الجميع مع تقديم مختلف الخدمات الضرورية والترفيهية والوجبات الغذائية.

وبعيدا عن المشروعات الكبرى التي تشهدها المنطقة فإنني أجد أن مشروع قرية النهضة بالدقم واحد من المشروعات الرائدة، وكم أتمنى أن ينفذ مثل هذا المشروع في المناطق الصناعية بجميع محافظات السلطنة لتوفير أحياء سكنية مناسبة للعاملين في هذه المناطق للحد من الآثار السلبية التي يسببها سكن القوى العاملة الوافدة في الأحياء السكنية.

يوسف بن علي البلوشي
عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين العمانية

الأثرياء في الدقم

وَحْدَها الدقم التي يجب أن تَجْمع رجال الإعلام والاقتصاد والمال على حدٍّ سواء، دون ابتعاد أحدهما عن الآخر، إنْ كنا نريد أن نتغلب على كل التحديات والمنافسات الاقتصادية الراهنة في ظل هذه الظروف؛ فهي المنقذ ومخرجنا الوحيد بعيدا عن بورصة أسواق النفط.

مُبادرة سريعة وجميلة قامت بها جمعية الصحفيين العمانية بالتعاون مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لعقد ملتقى المراسل الصحفي الرابع بالدقم، هذا الملتقى الذي جمع سبعين صحفيا وإعلاميا ومراسلا صحفيا شاهدوا الدقم وما فيها من مشاريع، وكلي يقين أنهم عادوا من هناك ولديهم معرفة أوسع تجاه مستقبل الدقم ومشاريعها، وما هو الواجب علينا جميعا لجعل الدقم مدينة الثراء.

هذه المدينة الواعدة على بحر العرب؛ مستقبلُها مرهون بتعاضد أبنائها على إنجاحها، وعلى المستثمرين المحليين قبل قدوم أي مستثمر خارجي، وعلى أصحاب الثراء والمال وقناعتهم بوضع موازناتهم في هذه البقعة من العالم.

قبل أنْ نركّز على الدقم كوجهه اقتصادية عالمية يجب أن نركّز عليها كوجهة لا تغيب عنها كاميرات المحطات التلفزيونية وذبذبات الإذاعات الإقليمية، فكلُّ ما ضخ فيها من أموال على المدى القصير يجب أن يُوظَّف بالشكل السليم بالتوازي مع دور الإعلام في التعريف بها، وتسهيل مهمة المستثمرين للدخول إلى الدقم من باب الاستثمار الواسع.

إذن، الدقم بلد الأثرياء، وعلينا أن نسخّر كل إمكانياتنا الإعلامية والاقتصادية لأجلها؛ لتنافس المناطق الصناعية الأخرى بدول المنطقة؛ لما تتمتع به من موقع استراتيجي مميز.

بدر بن زاهر الكيومي
صحفي

الدقم.. نموذج من الإصرار والإرادة للنهضة العمانية

إن الزائر لولاية الدقم ينبهر بحجم التغيير الذي شهدته المنطقة خلال الأعوام القليلة الماضية، ومن خلال زيارتي لهذه المدينة الشاطئية الرملية مؤخراً انبهرت مما رأيته حيث أستطيع أن أصف هذا التغير بأنه نموذج من نماذج الإصرار والإرادة الذي تتميز به النهضة العمانية تحت ظل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان المعظم.

كانت زيارتي الأولى للدقم في عام ٢٠٠٥ في زيارة خاصة، كانت المدينة في ذلك الوقت أشبه بصحراء قاحلة لا تتوفر فيها أبسط الخدمات كالفنادق والمطاعم ولولا كرم أهلها الذين استقبلونا بكل حفاوة وكرم لما استطعنا البقاء يوماً واحداً.

أما زيارتي الثانية فكانت في عام ٢٠١٤ بصحبة عدد من رجال الأعمال العمانيين بدعوة من هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم للتعرف على إمكانات المنطقة ومزايا الاستثمار فيها.

في ذلك الوقت كانت وجهة نظر بعض أعضاء الوفد بأن الاستثمار صعب في هذه المنطقة لأنها تحتاج لعقود من السنين حتى تكتمل البنية الأساسية فيها، غير أن ما أدهشني وتفأجت به أثناء زيارتي الأخيرة (مارس ٢٠١٧) أن المنطقة لم تعد كما كانت سابقا، وأن مشاريع التعمير فيها متواصلة، وقد أدهشني ذلك العمران وتلك الخدمات التي توفرت في هذه المنطقة التي استقطبت أعدادا كبيرة من العاملين من السلطنة والخارج.

تلك المخاوف لم تكن فقط عند بعض رجال الأعمال في الوفد الزائر في عام ٢٠١٤ ولكنها أيضا كانت لدينا نحن الإعلاميين، فقبل تلك الزيارة وعندما كنا نقرأ عن المشاريع التي تخطط الحكومة لتنفيذها في هذه المنطقة - البعيدة عن محافظة مسقط بنحو ٥٥٠ كم - لم نكن نتخيل أن المدينة ستتغير خلال سنوات قليلة، وأن فنادق عالمية مثل كراون بلازا وبارك إن ستحجز لها مكانا على تلك الشواطئ الرملية مقدمة خدماتها للمستثمرين والسياح ومن يزور المنطقة.

وها نحن بدأنا نرى ثمرات هذه المشاريع، فخلال تجوالنا على رصيف الحوض الجاف شاهدنا سفنا من اليونان وسنغافوره والسلطنة وغيرها من الدول التي اختارت الحوض الجاف بالدقم للحصول على خدمات الصيانة والإصلاح، وهذا يدل دلالة واضحة على أن المنطقة تحقق العديد من النجاحات الاقتصادية.

يوسف بن أحمد البلوشي
رئيس تحرير جريدة وجهات

اذهبوا الى الدقم

حينما أرى ذلك المجسم التخطيطي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يتراءى لي حلماً سيُصبح حقيقة مع حلول عام ٢٠٢٠ في ظل سعي القائمين على بيئة العمل وتَسارع الأعمال في تلك البقعة من أرض عمان الغالية.

ما تشهده الدقم اليوم من تنمية اقتصادية شاملة تدفع نحو بيئة استثمارية جاذبة تشكل منعطفا مهمًا من حيث تسهيل الإجراءات وسنّ التشريعات المحفزة للاستثمار إلا أن الانتظار والتردد من قبل المستثمر المحلي لا يزال يشكل تحديا في المشاركة في هكذا مشاريع اقتصادية تعزز من اقتصادنا الوطني.

ان تلك الرافعات العملاقة في أرض العمل بالدقم تمثل دفعة قوية بأن تشهد المنطقة قفزة كبيرة لمستقبل الأجيال خاصة وأن مثل هذه المشاريع الثقيلة ستوفر عددا كبيرا من فرص العمل للباحثين عن عمل من الشباب العُماني بل ان الدقم ستكون محطة لوجستية مهمة بين الشرق والغرب.

ومن خلال كل هذا يفترض ان يتسابق المستثمرون العمانيون لإنشاء المشاريع الصغيرة والكبيرة لأن ما يتاح اليوم في الدقم لن يتاح غدا وهي فرص للشباب ان يذهبوا الى الدقم ليروا على أرض الواقع عجلة البناء والتنمية الكبيرة التي يفخر كل واحد منا بما يدور فيها، فهناك فرص استثمار متنوعة وحينما نكون على أرض الواقع سنرى ان الأفكار يمكن أن تتحول إلى مشاريع تخدم المنطقة التي تنمو سريعا بشكل لا يتصوره أحد من المستثمرين.

ان الجهود الكبيرة في استقطاب المستثمرين الأجانب تسير بخطى جيدة من قبل هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وما شهدناه في الفترة الماضية يؤكد نجاح الهيئة في طرق أبواب المستثمرين من الصين والهند والعديد من الدول الأخرى، ولكننا لا نزال نؤكد على أهمية المزيد من التسويق للدقم استثماريا بعمق أكبر مما يدور الان حتى تكون الدقم حاضنة الاستثمارات العالمية ومن أجل ان تكون واحدة من محطات العالم اللوجستية التي يشار إليها سواء في التسهيلات أو جذب المستثمرين الدوليين خاصة وأن السلطنة تنعم بفضل الله ثم بحكمة جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - بالأمن والاستقرار، وعُرف عنها ان حاضنة للسلام.

عبدالعزيز الجهضمي

العمانيون يشمرون عن سواعدهم في الدقم

المشاريع الرئيسية التي تشهدها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في الوقت الحالي تؤكد أن مستقبل هذه المنطقة واعد حقا. ومما لا شك فيه ستشجع جميع هذه المشاريع على إثراء الاقتصاد الوطني، وستعزز منطقة الدقم الاقتصادية لتكون مقصدا استثماريا وسياحيا رئيسيا في عمان. ومع وجود كل هذه المميزات والفرص الاستثمارية والتنموية المختلفة ستتحدد ملامح المنطقة لتكون إضافة أخرى للسلطنة تعد من الطراز العالمي الجاذب والفريد. ولهذا السبب، سينجذب المستثمرون ورجال الأعمال المحليون والأجانب إلى المنطقة.

ما هو المثير في ما يحدث في الدقم؟ بالتأكيد مساهمة الشباب العماني في عملية التنمية بالدقم تسترعي انتباه الجميع. وهم يلعبون دورا رئيسيا في قيادة وإدارة بعض المشاريع التي هي قيد الإنشاء في المنطقة.

وعلى الرغم من أن هناك بعض جوانب الحياة الحضرية في المنطقة، إلا أن عناصر الحياة الحديثة تبدو مختلفة تماما عما هو موجود في العاصمة مسقط، ومع ذلك، فإن العمانيين العاملين في الدقم يضحون بالرفاهية ووسائل الراحة، فقط من أجل أن تكون لهم بصمة وأن يكونوا جزءا من عملية التنمية.

وإذا ما قلنا الحقيقة، فإن ما يحدث في الدقم يعكس على ما يبدو خطط التنمية الحكومية لجعل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وجهة استثمارية لا مثيل لها في العالم تجتذب المستثمرين والشركات من مختلف المجالات. ويعكس العمل الجاد والتفاني الذي يقوم به العمانيون كفاءاتهم لقيادة مثل هذه الخطط التطويرية المتميزة. وهذا يثبت مدى كفاءة وموثوقية العمانيين حيثما كان ذلك مطلوبا.

تحية لجميع العمانيين العاملين في الدقم والمساهمين في تنفيذ الخطط الحكومية الطموحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وإن ما رأيته خلال زيارتي للمنطقة يجعلني أشعر بالفخر وأنا أرى العاملين في المنطقة يسعون ليلا ونهارا لإنجاز مهمتهم بنجاح.

الدقم في عيون الصحافة المحلية الناطقة بالإنجليزية

الدقم - صالح بن نبهان المعمري :

نظمت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة زيارة إلى الدقم لعدد من ممثلي وسائل الإعلام المحلية الناطقة باللغة الانجليزية خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ مارس ٢٠١٧، واشتمل برنامج الزيارة على عدد من العروض المرئية واللقاءات المباشرة مع المسؤولين بالهيئة وميناء الدقم وشركة عمان للحوض الجاف وشركة سيباسك عمان وشركة النهضة للخدمات، كما اطلعوا على سير العمل في العديد من المشروعات التي يتم تشييدها بالمنطقة.

أثناء تقديم العروض المرئية

جوتام بار جاف
صحفي بجريدة تايمز أوف عمان

تشكل الدقم جزءا لا يتجزأ من خطة انتقال عمان من الاعتماد على النفط والغاز إلى تنويع مصادر الدخل الوطني. كما أن الميناء الهائل ومدينة الترفيه والأعمال سيقودان الاستثمار قريبا وسيساهمان في إيجاد المزيد من فرص العمل للعمانيين وبذلك يحصل التنوع الاقتصادي للسلطنة.

إن حكومة السلطنة دخلت في شراكة جديدة مع الصين لبناء المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم التي من المتوقع أن توفر ما يصل الى ١٢ ألف فرصة عمل.

الصحفيون يستمعون إلى شرح عن مكونات المنطقة الاقتصادية

بيلاي جيتا شنكران
صحفي بجريدة التربيون

تم خلال الزيارة إطلاعنا على مشروع مصفاة إنتاج حامض السيباسك المؤمل بدء عملياته الانتاجية قريبا ريثما يتم الانتهاء من أعمال بناء المصنع وقد قابلت المسؤولين بالمشروع وحدثوني بأنه سيتم يتم تصدير حامض السيباسيك ومشتقاته عبر ميناء الدقم إلى كل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا وآسيا، وفي الحقيقة ذلك سوف يغرس الثقة لدى المستثمرين الآخرين لجعل الدقم قاعدة التصنيع الخاصة بهم.

إن مشروع إنتاج حامض السيباسك الذي يعمل في بنائه ١٢٥ عاملا ويقام على أرض مساحتها ٤٠٠ ألف متر مربع بجانب البحر وبالقرب من مصفاة الدقم يعد علامة تحول رئيسية في تاريخ الدقم لتصبح مركزا رئيسيا لتصنيع وإنتاج مثل هذه الأحماض.

لقطة تذكارية عند مدخل قرية النهضة

كونراد برابو
صحفي بجريدة الأوبزيرفر

تعد هذه الزيارة من الزيارات المهمة التي أستقي من خلالها المعلومات من أرض الواقع، وخلال الزيارة التقيت بمسؤولي هيئة المنطقة الاقتصادية وعدد من الشركات العاملة، وقد لاقيت ترحيبا وحفاوة في الاستقبال. كان المسؤولون في المنطقة متعاونين

كثيرا وحدثوني عن تفاصيل الاعمال بكل شفافية، وقد استقيت معلومات مكّنتني من إعداد ٦ تقارير صحفية اقتصادية، كما ان القائمين على البرنامج وضعوا جدول أعمال شاملا يعكس الأهمية الاقتصادية للدقم.

يحدوني الأمل في أن تنظم مثل هذه الزيارات كل ثلاثة أشهر للمختصين في الشأن الاقتصادي لأنها توفر لهم نظرة أوثق لتطور المنطقة الاقتصادية وتتيح لهم الفرصة للتفاعل عن كثب مع المسؤولين الرئيسيين وبالتالي نقل مجريات الأعمال الاقتصادية بالدقم للجميع.

عبدالعزيز الجهضمي
كاتب عمود بجريدة الاوبزيرفر

مشروع الـ ١٥٠ وحدة سكنية الذي اطلع عليه المشاركون

تتميز الوحدات السكنية في مشروع الـ ١٥٠ وحدة سكنية المخصصة للأهالي بجودة في معايير البناء علاوة على حسن ترتيبها وتنظيمها في حي سكني راق ومزود بجميع الخدمات مثل الشوارع والصرف الصحي والانارة والارصفة مع وجود المسجد والمجلس ومواقف السيارات.

إن تصميم المنازل تم بطريقة عصرية ومريحة للناظر، وتعتبر هذه المساكن مبادرة تعكس اهتمام الحكومة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهالي ولاية الدقم وسعيا منها لتعزيز وتطوير المستوى المعيشي والاجتماعي لهم كما انها تعكس اهتمام الحكومة وحرصها على استفادة المواطن من الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية الجاري تنفيذها.

د. أحمد العبري يقدم شرحا عن إمكانيات الحوض الجاف

عبدالله بن أحمد الربيعي
مذيع النشرة الاخبارية باللغة الانجليزية بتلفزيون سلطنة عمان:

إن حديقة الصخور معلم يخلب الألباب، المكان مكتظ بالصخور، عندما تتوغل في الحديقة يخيل إليك أنك تدخل كوكبا مختلفا، تتخلله روعة الرياح وأصواتها.

الصخور التي تتناثر حولك بأشكال مختلفة وأحجام متفاوتة تبدو ضربا من الخيال ومن السهل هنا أن يخرج الزائر بقصة يسردها أو قصيدة يلقيها للجميع. الموقع لديه القدرة على اجتذاب السياح والمهتمين من جميع أنحاء العالم.

لقطة تذكارية بالحوض الجاف

تجريها جامعة السلطان قابوس وبتمويل من الدعم السامي لجلالة السلطان

دراسة عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمشروعات التنموية بالدقم

الباحثون في الدراسة مع والي الدقم

مسقط - محمد بن أحمد الشيزاوي

يجري مركز البحوث الإنسانية بجامعة السلطان قابوس حاليا دراسة عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمشروعات التنموية في الدقم، ويتم إجراء الدراسة بتمويل من الدعم السامي لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه.

وأكد د. منير عبدالله كرادشة الباحث الرئيسي في هذا المشروع أهمية الدراسة التي تعتبر من أولى الدراسات الميدانية التي تبحث في الواقع الاجتماعي والثقافي لولاية الدقم والخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للسكان المحليين بالولاية، مشيرا إلى أن

د. منير كرادشة: بحث التأثيرات المختلفة لإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة على السكان

النتائج الأولية تؤكد وجود آثار إيجابية للمشاريع على سكان المنطقة

أهداف الدراسة:

١. التعرف على الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية، والصحية لسكان ولاية الدقم.
٢. التعرف على أنماط الزواج السائدة في الولاية.
٣. التعرف على الآثار الاجتماعية للمنطقة الاقتصادية على السكان في الولاية.
٤. الكشف عن مدى استفادة المرأة من عمليات التنمية في المنطقة.
٥. التعرف على مدى توافر الخدمات الأساسية بولاية الدقم.
٦. التعرف على الآثار الاقتصادية للمنطقة الاقتصادية على السكان.
٧. التعرف على الآثار الثقافية للمنطقة الاقتصادية على السكان.
٨. التعرف على الآثار البيئية للمنطقة الاقتصادية على المحيط الطبيعي والبشري في الولاية.
٩. التعرف على الآثار الصحية للمنطقة الاقتصادية على السكان في ولاية الدقم.
١٠. تحديد توقعات السكان المستقبلية من قيام المشروعات الاقتصادية في ولاية الدقم.
١١. التعرف على مدى رضا السكان المحليين تجاه الخدمات المقدمة في الولاية.
١٢. التعرف على أوجه مسؤولية الشركات العاملة في المنطقة الاقتصادية تجاه السكان سواء من ناحية اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية أو بيئية.

الباحثون في الدراسة مع المجتمع المحلي

الدراسة تعتبر ذات أهمية كبيرة نظرا لما تتضمنه من محاولات بحث مجموعة من التأثيرات المختلفة لإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على السكان، خاصة فيما يتعلق بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأوضاعهم الصحية، مؤكدا أن الدراسة استهدفت توفير قاعدة بيانات عن سكان ولاية الدقم وخصائصهم، كما سعت إلى التعرف على تأثير المنطقة الاقتصادية الخاصة وانعكاساتها على سكان الولاية.

وأوضح أن الدراسة التي بدأ العمل بها في أواخر عام ٢٠١٥ سعت لمعاينة وتبيان الأوضاع الحالية للسكان ومواقفهم واتجاهاتهم إزاء مختلف التحولات التي أحدثها قيام المنطقة الاقتصادية الخاصة في ولاية الدقم، مشيرا إلى أن الدراسة سعت أيضا لتبيان الأوضاع الحالية للمرأة بولاية الدقم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وتتبع مختلف التحولات التي لازمت إنشاء هذه المشروعات على أدوارها المختلفة.

ونوه إلى أن أهمية الدارسة تكمن كذلك في محاولتها رسم صورة واقعية ميدانية للآثار التي يمكن أن ترافق إقامة هذه المناطق والمشاريع على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية للسكان وتتبع مختلف التحولات التي لازمت إنشاء هذه المشروعات على أنماط حياتهم المختلفة، مؤكدا أن المعلومات المتحصلة تقدم معرفة علمية مهمة حول مدى تأثير تلك المشاريع على واقع المجتمع المحلي.

المسح يغطي ٢٣ قرية

واعتبر د. منير عبدالله كرادشة أن البحث الميداني

فريق العمل في الدراسة :

أ.د. منير كرادشة - مركز البحوث الإنسانية - جامعة السلطان قابوس

أ.د. سمير حسن - كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس

د. رحمة المحروقية - نائبة الرئيس للدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة السلطان قابوس

د. إياد فضة - كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس

د. منتصر عبدالغني - كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس

شيخة المديلوي - مركز البحوث الإنسانية - جامعة السلطان قابوس

السكان يؤكدون أهمية التعليم في رفع المكانة الاجتماعية للفرد

المجتمع المحلي يغير نظرته تجاه عمل المرأة ومساهمتها في سوق العمل بعد إنشاء المنطقة

خلال إحدى المقابلات مع المشمولين بالبحث

في مركز التدريب الذي أنشأته هيئة المنطقة الاقتصادية

الذي قام به مع مجموعة من زملائه الباحثين في الدراسة مكّنهم من التعرف على العديد من الخصائص المهمة لمجتمع الدقم، وقال إن منهجية الدراسة اعتمدت على مسح شامل لجميع مناطق الدقم وشمل المسح ٢٣ قرية باستخدام أدوات مختلفة لجمع البيانات، موضحا أن الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي لملاءمته لأهدافها، كما استعانت بأداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات عن السكان المحليين بالولاية.

نتائج مهمة

وأكد أن هناك العديد من النتائج التي خرجت بها الدراسة التي سيتم نشرها في إحدى الدوريات المتخصصة في هذا المجال أواخر العام الجاري، مشيرا إلى أن هذه النتائج ستكون مفيدة لصنّاع القرار والمعنيين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والجهات الحكومية الأخرى والشركات العاملة بالمنطقة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتعظيم الفوائد الإيجابية وتقليل الآثار السلبية.

وكشف عن أن النتائج المبدئية للدراسة أظهرت أن التعليم يعد من أهم الاعتبارات التي ترفع مكانة الفرد الاجتماعية في ولاية الدقم؛ إذ أكد أكثر من نصف مجتمع الدراسة هذا الاتجاه. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن حدة العنف الأسري في مجتمع الدقم منخفضة؛ إذ يعمد السكان إلى انتهاج الحوار كصيغة لإدارة الأزمات داخل إطار الأسرة وبنسبة وصلت إلى ٨١,٥٪، كما كشفت نتائج الدراسة عدم وجود آثار سلبية للمنطقة الاقتصادية والمشاريع المصاحبة لها على بروز سلوكيات خطرة لدى الأبناء داخل المنطقة الاقتصادية أو خارجها، وأوضحت النتائج المبدئية للدراسة كذلك أن قيام المنطقة الاقتصادية أسهم في تغيير نظرة المجتمع المحلي نحو عمل المرأة ومساهمتها في سوق العمل، إذ أشار ٦١٪ من السكان داخل المنطقة إلى زيادة أهمية دورها الاقتصادي مقارنة بالسكان القاطنين خارج المنطقة وبنسبة وصلت إلى ٣٧٪، كما خلصت الدراسة إلى أن لدى السكان القاطنين داخل حدود المنطقة الاقتصادية مواقف أكثر إيجابية تجاه دور المشروعات في توفير فرص عمل لهم مقارنة بالسكان القاطنين خارجها.

التوقعات المستقبلية للسكان

وحول النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية للسكان من قيام المشروعات الاقتصادية بالدقم قال د. منير عبدالله كرادشة إن النتائج المبدئية للدراسة أشارت إلى ارتفاع مستوى توقّع السكان تجاه تحسين أوضاعهم الاقتصادية والحصول على فرص العمل، كما خلصت الدراسة إلى ارتفاع حجم طموحاتهم وتوقعاتهم المستقبلية حول دور المنطقة وما يصاحبها من مشاريع في تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية في منطقتهم عبر إنشاء المدارس والجامعات وتحسين رفاهية السكان.

وأشار إلى أن النتائج الأولية للدراسة أكدت أيضا أن هناك طلبا عاليا من قبل السكان المحليين للالتحاق بفرص العمل التي تتيحها الشركات العاملة بالمنطقة وبنسبة تصل إلى ٦٨,٨٪. كما بيّنت النتائج أن أكثر من نصف الشركات التي تمت دراستها (٥٤,١٪) أشارت إلى وجود تغيّرات موسمية في فرص العمل الممكن أن تتيحها هذه الشركات، وأوضحت النتائج أيضا إسهام الشركات والمؤسسات العاملة بالدقم في عملية تمكين المرأة من خلال تأهيلها وتدريبها ومدها بالخبرات اللازمة لدخول سوق العمل.

نتائج الدراسة تشير إلى ارتفاع مستوى توقّع السكان تجاه تحسين فرص العمل وأوضاعهم الاقتصادية

نتائج الدراسة تؤكد أن هناك طلبا عاليا من قبل السكان للالتحاق بفرص العمل في المنطقة

السكان يتوقعون دورا إيجابيا للمنطقة في تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية وإنشاء المدارس والجامعات

لقطة تذكارية في الحوض الجاف

أثر التحولات الاقتصادية على واقع السكان في الدقم

أتاحت لي الدراسة البحثية عن (الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمشروعات التنموية في منطقة الدقم) التعرف على العديد من التحولات التي أحدثها إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة على سكان المنطقة، ومن خلال أهداف الدراسة التي كانت تركز على معاينة ورصد الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي لولاية الدقم وطبيعة الآثار المختلفة التي شهدتها المنطقة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو البيئية على سكان الولاية استطاع فريق العمل الوقوف على العديد من النتائج التي يمكن الاستفادة منها في خطط التنمية والتطوير التي تشهدها المنطقة.

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج النوعي، وذلك بهدف توصيف الظواهر قيد الدراسة وتحليلها من جوانب وأبعاد مختلفة، وقد تمثلت أدوات الدراسة في:

أولا: المقابلة المعمقة: التي سعى فريق العمل من خلالها لمقابلة كافة الأطراف المعنية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم سواء من المسؤولين بهيئة المنطقة أو الشركات العاملة فيها أو السكان المحليين.

ثانياً: الملاحظة أو المشاهدة: وقد تم خلالها الاعتماد على الزيارات الميدانية التي قام بها فريق العمل الذي قام بتسجيل كافة الملاحظات على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي طرأت على المنطقة.

ثالثاً: عملية التوثيق: التي تمت من قبل الفريق البحثي، وتم في هذه المرحلة الاستناد لكثير من الخرائط والوثائق المتوفرة، إضافة للتوثيق الأيكولوجي، وصور الأقمار الاصطناعية والتوثيق بالصور لكافة المشاهدات الميدانية التي تمت من خلال الفريق البحثي.

وفي ضوء المقابلات التي أجريت سواء مع المسؤولين في هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أو مع السكان المحليين، والمشاهدات التي تم رصدها من الفريق البحثي، والوثائق المتوفرة، فقد تبين لنا أن هناك تحولات سريعة وجذرية وعميقة يشهدها الواقع الاقتصادي والاجتماعي لولاية الدقم، والتي اقترنت بالاستثمارات الضخمة التي تم ضخها في المنطقة. وقد تمثلت هذه التحولات فيما يلي:

١- تخصيص ٢٠٠٠ كيلومتر مربع للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تم تقسيمها إلى عدة مناطق استثمارية تنوعت بين الصناعية والسياحية والسكنية والتجارية والخدمات اللوجستية، وقد تركزت اهتمامات الهيئة على تطوير حوالي ٨٠٠ كيلومتر مربع فقط في المرحلة الحالية مع ربطها بشبكة حديثة من الطرق وتوفير مختلف احتياجاتها من خدمات البنية الأساسية، وقد أدت هذه الجهود إلى إقبال العديد من الشركات المحلية والعالمية للاستثمار في المنطقة، ويعتبر مشروع شركة النهضة للخدمات لإنشاء وحدات سكنية تتسع لـ ١٦ ألف شخص واحدا من هذه المشروعات.

٢- بالإضافة إلى المنطقة السكنية التي يسري عليها نظام حق الانتفاع الذي يدار من قبل هيئة المنطقة الاقتصادية تم أيضا توفير مخططات سكنية تخضع إدارتها إلى وزارة الإسكان وتنطبق عليها قوانين وأحكام نظام توزيع قطع الأراضي السكنية، ويبدو أن التغيرات التي طرأت على المنطقة جاءت على شكل طفرات سريعة انعكست على أوضاع السكان بصورة عميقة ومختلفة. إذ طرأ ارتفاع ملحوظ في أسعار الأراضي وقيمة الإيجار، ورافق ذلك بعض التعديات التي حدثت من قبل بعض السكان على أراضي الدولة الأمر الذي دفع الهيئة لتصحيح الوضع.

٣- وقد صاحب إنشاء ميناء الدقم ومنطقة الصناعات الثقيلة قريبا منه تحديد مناطق معينة للصيد، الأمر الذي ترتب عليه زيادة عدد الصيادين في بعض المناطق وزيادة حدة المنافسة بينهم وانخفاض المعروض من الأسماك بحسب وجهة نظر أحد السكان الصيادين المحليين وإحدى العضوات بجمعية المرأة العمانية.

٤- كما أجمع عدد من السكان المحليين الذين تمت مقابلتهم على حدوث تغييرات عميقة في نمط الإنتاج السائد في المنطقة وتحوله من نمط إنتاج تقليدي يقوم على الصيد والرعي إلى نمط إنتاج حديث يقوم على العمل في المؤسسات

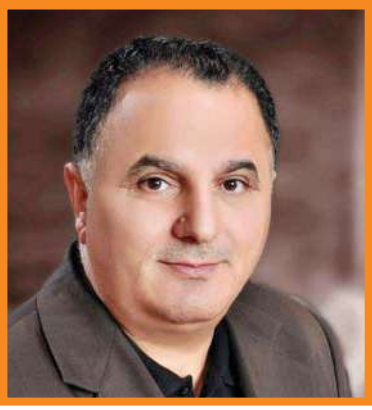

أ.د. منير عبدالله كرادشة
باحث أول - مركز البحوث الإنسانية
بجامعة السلطان قابوس

والشركات العاملة في المنطقة، وقد اتجه عدد كبير من أبناء المنطقة للعمل في الوظائف العامة والخاصة التي أتاحتها عملية التنمية في ولايتهم.

٥- قدمت هيئة المنطقة الاقتصادية استجابات عديدة لمواجهة التغيرات المتسارعة التي طرأت على ولاية الدقم وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات لتمكين وتأهيل السكان المحليين لمواكبة هذه التغيرات الطارئة على حياتهم كإلزام الشركات بتخصيص ١٠٪ من فرص العمل للسكان المحليين، وإنشاء مركز لتدريب وتأهيل أبناء المنطقة، وتقديم منح دراسية للطلبة للدراسة الجامعية .

٦- كما كان لجمعية المرأة العمانية دور مهم في عملية تمكين السكان المحليين في ولاية الدقم وبالأخص المرأة، وقد عمدت الجمعية التي تأسست في عام ٢٠١٤ إلى تنظيم عدد من الدورات التدريبية التي أقيمت بالتعاون مع شركة مصفاة الدقم، وقد تم تدريب ٢٠٠ امرأة وتطوير مهاراتهن في مجال الحاسب الآلي، وأشارت إحدى العضوات إلى قيام المصفاة بتقديم أجهزة حاسب آلي محمول لكل مشاركة في الدورة، كما قامت الجمعية بالتعاون مع المصفاة بإطلاق مبادرة (وضحة) التي تهدف إلى تمكين النساء في ولاية الدقم وتحسين مهاراتهن في مجال الأعمال اليدوية، كما قامت المصفاة بتأثيث مبنى الجمعية وتجهيزه بأجهزة الحاسب الآلي، وساهمت مع الجمعية في دعم ورشة خاصة للمرأة العمانية في ولاية الدقم أطلق عليها (فتون) بهدف تنمية مهارات الرسم لديهن وفي ختام الورشة أقيم معرض للوحات الفنية لنساء المنطقة.

٧- كما صاحب التحولات التي شهدتها المنطقة دخول مكثف للقوى العاملة الوافدة للعمل في المشروعات التي يتم تشييدها في المنطقة.

٨- وشهدت المنطقة أيضا تغيرا واضحا فيما يتعلق بمسألة الاستثمار في تعليم سكان المنطقة، وقد أسهمت هيئة المنطقة الاقتصادية بتقديم مجموعة من المنح الدراسية بهدف تأهيل الطلاب وتمكينهم من الحصول على شهادات جامعية. غير ان عملية الاستثمار وتمكين الانسان العماني في هذه المنطقة خاصة في مجال المعرفة والعلم قد صاحبها كثير من التحديات، كتلك المتعلقة بعدم رغبة الشباب خاصة الذكور في إكمال تعليمهم والذي عزته إحدى المشمولات بالبحث إلى بُعد الجامعات عن مكان السكن، كذلك بسبب عدم رغبة شباب هذه الولاية في تقييد حريتهم وميلهم إلى الأعمال الحرة والرفاهية (كمتابعة سباقات الهجن). كما بينت نائبة رئيسة جمعية المرأة العمانية أن أهم أسباب عدم إكمال التعليم خاصة لدى الإناث في هذه المنطقة يعود إلى عدم توفر المدارس المناسبة ولعدم توفر الجامعات في الولاية.

٩- أما فيما يتعلق بطبيعة التحولات التي طرأت على أنماط الإنتاج بهذه المنطقة، وآثارها المختلفة على السكان فقد أكدت مجموعة من النساء اللاتي تمت مقابلتهن سرعة تحول الأنماط الإنتاجية لمجتمع الدقم المحلي، فبعد أن كان مجتمعا بسيطا يزاول معظم سكانه مهنتي الصيد والرعي، تحول كثير من سكانه إلى العمل في المؤسسات والشركات العاملة في الولاية.

١٠- كذلك ارتبطت حركة التغيير والتحديث التي شهدتها هذه المنطقة بتغيرات بنيوية عميقة في أنماط الزواج التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع، وبروز أنماط حديثة كنمط الزواج المتأخر، والزواج خارج نسق العائلة. غير أن نمط الزواج المتعدد وتكرار الزواج ونمط الزواج المرتب عائليا ما زالت أنماطا سائدة في الولاية كما أشار إليها معظم المشمولين بالبحث.

١١- ومن الملاحظات الجديرة بالذكر هنا والتي أسترعت انتباه الفريق البحثي تلك المتعلقة بارتفاع وعي المرأة في العمل التطوعي وخدمة المجتمع؛ وهو أمر لمسه فريق العمل أثناء المقابلة التي تمت مع أعضاء جمعية المرأة العمانية، حيث لوحظ كثافة تواجدهم وكثرة النشاطات التطوعية الملقاة على عاتقهن ورغبتهن الشديدة في العمل.

رئيس الهيئة يؤكد دور مجلس الشورى في نجاح المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الدقم - صالح بن نبهان المعمري :

أكد معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الدور الذي يقوم به مجلس الشورى في دعم المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمقترحات التي يقدمها أعضاء المجلس لتحقيق النجاح للمنطقة التي يأتي إنشاؤها ضمن خطة السلطنة للتنويع الاقتصادي.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها أعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في شهر يناير ٢٠١٧، وقال معاليه إن الزيارة تنبع من حرص واهتمام المجلس بالوقوف على مكونات المنطقة والمشاريع المنفذة وتلك الجاري تنفيذها على أرض الواقع، مشيرا أن هذا المشروع يعبر عن أبعاد اجتماعية ذات قيمة إنسانية وكذلك عن بعد اقتصادي تسعى من خلاله السلطنة الى تحقيق التنويع في مصادر الدخل.

واطلع أعضاء المجلس خلال الزيارة على مجسم

أعضاء المجلس يؤكدون الدور الحيوي للمنطقة في الاقتصاد الوطني

صالح مسن: استثمارات الحكومة في المنطقة بدأت تؤتي ثمارها

تبادل الهدايا التذكارية

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والإمكانيات التي يتمتع بها الحوض الجاف وميناء الدقم، كما قاموا بزيارة إلى مشروع الـ ١٥٠ وحدة سكنية المخصصة للأهالي ومبنى مطار الدقم الذي يتم تشييده حاليا والمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم، كما اطلعوا أيضا على مشروع تسوية الأرض المخصصة لمصفاة الدقم.

منطقة واعدة

وصرح سعادة صالح بن سعيد مسن رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بالمجلس بأن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم منطقة واعدة وأنه من خلال المرئيات والمناقشات التي استعرضها فريق الهيئة وشركة عمان للحوض الجاف وشركة ميناء الدقم فقد تشكلت فكرة أوسع عن المشاريع المنفذة والتي سوف تنفذ في المنطقة معربا عن تفاؤله بالمنطقة وأن تستمر هذه المساعي وأن تكلل بالتوفيق والنجاح.

وأضاف: نتمنى أن تستوعب هذه الاستثمارات الباحثين عن عمل سواء من أبناء ولاية الدقم أو من المحافظات الاخرى، كما أن المنطقة بدأت تؤتي ثمارها من خلال ضخ استثمارات حكومية تقدر بأكثر من ملياري ريال عماني في البنى الأساسية تمهيدا لاستقبال عوائد اقتصادية ورؤوس أموال أجنبية.

دعوة للاستثمار

من جانبه قال سعادة توفيق بن عبدالحسين اللواتي عضو اللجنة: نحن أمام منطقة اقتصادية واعدة وتعتبر ضمن أولويات السلطنة لتنويع مصادر الدخل، مشيرا إلى أن أغلب المرتكزات التي تتضمنها الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) تستطيع الدقم أن تكون أبرز حاضن لها وبالتالي هي دعوة لكل المستثمرين المحليين والدوليين للاستفادة من ميزات المنطقة لتحقيق قيمة مضافة وتنويع مصادر الدخل.

وأضاف: أي مشروع ضخم سيواجه العديد من التحديات ولكن يجب تقديم البدائل والحلول لمواجهتها، موضحا أن دور مجلس الشورى هو التأكد من وجود خطط وبرامج ورؤية واضحة ومدى تحقيق الاستفادة من المشروع، معربا عن أمله في أن تتمكن الهيئة من استكمال جميع البنى الأساسية التي تحتاجها المنطقة بحلول عام ٢٠٢٠ كي تكون حاضنة للصناعات التحويلية بهدف تحقيق قيمة مضافة ولاستيعاب وتشغيل الباحثين عن عمل.

يقتصر على المشروعات المملوكة بالكامل للعمانيين

تخفيض بنسبة ٥٠٪ على رسوم الخدمات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مسقط - الدقم:

قررت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تخفيض رسوم الخدمات المقدمة منها إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٥٠٪ وذلك اعتبارا من يوم الاثنين (٢٧ مارس ٢٠١٧).

ويأتي القرار ضمن جهود الهيئة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعمل في المنطقة وإفساح المجال أمامها للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة بالمنطقة.

وينص القرار الذي نشر في العدد رقم (١١٨٧) من الجريدة الرسمية على أن تخفيض الرسوم يسري على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة بالكامل للعمانيين وأن تكون مسجلة لدى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويسري التخفيض لمدة خمس سنوات ويمكن تجديدها لمدة مماثلة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وتشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تنفيذ العديد من المشروعات في قطاعات البنية الأساسية كما تشهد تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى في مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسيير رحلة جديدة أيام السبت

٥ رحلات أسبوعيا إلى مطار الدقم

الأعمال الإنشائية لمبنى المسافرين بمطار الدقم

الدقم - الدقم:

بدأ الطيران العماني بالتعاون مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أواخر مارس ٢٠١٧ تسيير رحلة جديدة بين مطاري مسقط والدقم أيام السبت ليرتفع بذلك عدد الرحلات المشغّلة بين المطارين إلى ٥ رحلات أسبوعيا أيام السبت والأحد والاثنين والأربعاء والخميس.

ويأتي تسيير الرحلة الجديدة لمواكبة نمو الحركة بين المطارين مع ازدياد عدد المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتغادر رحلة السبت من مطار مسقط إلى الدقم في الساعة الثالثة من بعد الظهر لتصل إلى مطار الدقم بعد نحو ساعة و٢٥ دقيقة، فيما تغادر رحلة الدقم إلى مسقط في الساعة الخامسة عصرا لتصل إلى مطار مسقط عند السادسة و٢٥ دقيقة.

إلى ذلك أعلن الطيران العماني الافتتاح التجريبي لمكتب مبيعات التجزئة في الدقم ضمن منافذ المبيعات التابعة لشركة عمانتل، وسيتمكن الطيران العُماني عبر هذا المكتب من تقديم خدمات متكاملة ومتطورة تشمل إصدار التذاكر وإجراء الحجوزات.

تحديد فرص التوظيف المباشر واحتياجات التدريب المقرون بالتشغيل

هيئة المنطقة الاقتصادية و"تنمية نفط عمان" توقعان مذكرة تعاون فني لتدريب الباحثين عن عمل

أثناء توقيع المذكرة

تأهيل الشباب العماني للعمل بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

تبادل الخبرات في مجالات تطوير المجتمعات المحلية وتأسيس الشركات الأهلية وبرنامج القيمة المحلية المضافة

مسقط - الدقم Duqm Economy :

وقعت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وشركة تنمية نفط عمان في ٨ مارس ٢٠١٧ مذكرة تعاون فني تنص على وضع آلية مشتركة للتعاون فيما بينهما في المجالات المختلفة المتعلقة بتدريب الباحثين عن عمل.

وقع المذكرة نيابة عن الهيئة معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس الإدارة وعن شركة تنمية نفط عمان راؤول ريستوشي المدير العام.

وتهدف مذكرة التعاون الفني لتأهيل الشباب العماني للحصول على فرص العمل المناسبة في مختلف المشاريع التي تنفذ بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ترجمة للأهداف المشتركة لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وشركة تنمية نفط عمان وجهودهما لتحقيق التنمية المستدامة.

وتنص المذكرة على قيام هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بتحديد احتياجات فرص التدريب المقرون بالتشغيل بالتنسيق مع الشركات والمؤسسات العاملة بالمنطقة بحيث توفر فرص العمل للشباب العماني بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، في حين ستدعم شركة تنمية نفط عمان المبادرة وستمول، حيثما أمكن، تكلفة التدريب المقرون بالتشغيل على أن تتحمل الشركات والمؤسسات التي توظف الشباب تكاليف المنحة الشهرية والتأمينات الاجتماعية.

وتشمل مذكرة التعاون الفني كذلك فرص التوظيف المباشر، وستحدد هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم احتياجات فرص التوظيف المباشر بالمنطقة بالتنسيق مع الشركات والمؤسسات العاملة فيها، وسيقوم الطرفان باختيار جهة التدريب والاتفاق عليها وفقاً للمعايير والضوابط المهنية الصادرة من وزارة القوى العاملة.

كما تنص المذكرة التي يستمر العمل بها لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد على أن يتبادل الطرفان الخبرات وأفضل الممارسات في المجالات التي تعود بالنفع على الهيئة والشركة، خصوصاً فيما يتعلق بأفضل الممارسات في مجال تمويل برامج التدريب، وإدارة المستثمرين والمحطة الواحدة، وبرامج تطوير المجتمعات المحلية وتأسيس الشركات الأهلية بمناطق الامتياز، والتعاون وتبادل الخبرات في مشاريع الاستثمار الاجتماعي ضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وبرنامج القيمة المحلية المضافة.

وفي هذا الشأن قال راؤول ريستوشي، المدير العام لشركة تنمية نفط عمان: (تعزز هذه المذكرة علاقتنا مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تعد من العوامل المساعدة المهمة في الاستدامة الاقتصادية لعُمان وإيجاد فرص العمل والتدريب للمواطنين).

وأضاف: (تستورد الشركة شحنات بالفعل عبر منطقة الدقم، التي تعزز وجودها كمركز للخدمات اللوجستية الإقليمية الرئيسية، كما أن الشركة ملتزمة بمساعدة الهيئة على تطوير قدرات المواطنين ومؤهلاتهم دعماً لمسيرة التنويع الاقتصادي في البلاد).

افتتاح ١٠٩ كيلومترات من طريق (سناو – محوت – الدقم)

سناو - الدقم :

افتتحت وزارة النقل والاتصالات في فبراير الماضي ١٠٩ كم من مشروع طريق سناو - محوت - الدقم الذي يتم تنفيذه على مراحل.

وتمثل الأجزاء التي تم افتتاحها أمام الحركة المرورية حوالي ٦٠٪ من طول الطريق الذي يتم تشييده حاليا والبالغ ١٨١ كم والذي يمتد من سناو إلى محوت.

ويتألف المشروع من طريق مفرد بحارتي مرور بعرض (٣,٧٥) متر لكل حارة وأكتاف خارجية مسفلتة بعرض (٢,٥) متر وأخرى غير مسفلتة بعرض مترين من كل جانب، وقد روعي في تصميم الطريق أن تكون الحارات واسعة وأن تكون الطبقات الإسفلتية مواكبة لحركة الشاحنات الموجودة على الطريق.

وقد تم تقسيم العمل في الطريق إلى ٤ أجزاء من بينها الجزءان الأول والثاني من سناو إلى محوت، وقال معالي الدكتور أحمد بن محمد الفطيسي وزير النقل والاتصالات عقب افتتاح الطريق: إن الجزأين الثالث والرابع من محوت إلى الدقم مدرجان ضمن مشاريع الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)، مؤكدا أن الوزارة مهتمة باستكمال الطريق إلى الدقم.

عمان للحوض الجاف تسجل رقما قياسيا جديدا وتنفذ ١٤ مشروعا في آن واحد

د. أحمد العبري: الإنجاز الجديد يؤكد الثقة التي اكتسبتها الشركة محليا وعالميا

الحوض الجاف يستقبل سادس سفينة للشركة اليونانية سبرينغفيلد ويحولها إلى استخدام جديد

صيانة وإصلاح ٤٣٧ سفينة حتى نهاية عام ٢٠١٦

الدقم - الدقم Duqm Economic Zone :

سجلت شركة عمان للحوض الجاف في شهر مارس ٢٠١٧ رقما قياسيا هو الأول من نوعه عندما قامت بتنفيذ ١٤ مشروعا في آن واحد.

ووصف الدكتور أحمد بن محمد العبري الرئيس التنفيذي بالإنابة هذا النجاح بأنه إنجاز جديد يضاف إلى سجل إنجازات الشركة التي استطاعت خلال السنوات الماضية كسب ثقة المتعاملين معها.

وقال إن المشاريع الـ ١٤ شملت صيانة وإصلاح ٧ سفن داخل الحوضين الجافين و ٥ سفن أخرى في الأرصفة، كما شملت مشروع بناء هياكل السفينة (أولمبيك ترست) ومشروع بناء الهياكل الحديدية الضخمة لأحد الحقول النفطية بالقرب من ولاية الدقم والتابع لشركة تنمية نفط عُمان PDO.

أعمال متنوعة

وشهد الربع الأول من العام الجاري العديد من الأعمال التي قدمتها شركة عمان للحوض الجاف للشركات المحلية والعالمية، فقد قامت الشركة بإجراء العديد من أعمال الصيانة والإصلاح وتجديد بعض القطع الاستهلاكية لمجموعة من السفن العالمية مثل ناقلة النفط الخام (بلسم) والسفينة العملاقة (جراند ليدي)، كما دخلت إلى الحوض الجاف في مارس ٢٠١٧ السفينة الهندية (آسيم) ناقلة الغاز الطبيعي المسال كما بدأت الشركة في مارس أيضا أعمال تحويل السفينة (أولمبيك ترست) من ناقلة حديد ونفط خام إلى ناقلة نفط خام فقط، وتعد (أولمبيك ترست) سادس سفينة للشركة اليونانية سبرينغفيلد للملاحة البحرية يتم تحويلها في الحوض الجاف.

الجانب المحلي

وفي الجانب المحلي قال د. أحمد بن محمد العبري إن شركة عمان للحوض الجاف قامت في الربع الأول من العام الجاري بتقديم خدمات الصيانة والإصلاح لعدد من السفن التي تمتلكها الشركات الحكومية والقطاع الخاص، موضحا أن هذه الأعمال تجسد الشراكة بين شركة عمان للحوض الجاف والشركات المملوكة لدى الحكومة في مجال تقديم خدمات الإصلاح والصيانة والدعم الفني واللوجستي للسفن العملاقة والعبارات السريعة.

وتمتلك شركة عمان للحوض الجاف إمكانيات لإصلاح حوالي ٢٠٠ سفينة خلال العام الواحد، وصرح د. أحمد بن محمد العبري أن إجمالي عدد السفن التي استقبلتها الشركة منذ تدشين عملياتها في عام ٢٠١١ وحتى نهاية العام الماضي بلغ ٤٣٧ سفينة من مختلف الأنواع والأحجام كناقلات النفط الخام العملاقة وسفن الحاويات وناقلات الغاز الطبيعي المسال وغاز النفط المسال وناقلات المواد الكيميائية وسفن نقل المركبات.

السفينة الهندية (آسيم) وهي تدخل الحوض الجاف بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٧

بدء العمل بلائحة تنظيم ومراقبة اللافتات الإعلانية بالدقم

الدقم - الدقم Dugm Economy :

بدأت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في مارس ٢٠١٧ العمل بلائحة تنظيم ومراقبة اللافتات الإعلانية التي جاء إصدارها ضمن جهود الهيئة لتنظيم الأعمال التجارية وتوفير بيئة مشجعة للاستثمار وتمكين المستثمرين من الترويج لخدماتهم ومنتجاتهم في مختلف المواقع بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

ونصت اللائحة على أنه لا يجوز وضع أي لافتة إعلانية إلا بعد الحصول على تصريح يصدر طبقا لأحكامها، وبعد سداد الرسوم المقررة لذلك.

وتغطي اللائحة الجديدة مختلف أنواع اللافتات الإعلانية كاللافتات التي يتم وضعها على واجهات المنشآت التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو أي نشاط آخر، كما تشمل اللافتات الإرشادية والترويجية المثبتة على الأرض أو بمحاذاة الطريق، واللافتات المثبتة فوق أسطح المباني، واللافتات الخاصة بالإنشاءات والمشاريع، واللافتات المثبتة على وسائل النقل والمواصلات.

واستثنت اللائحة عددا من اللافتات من الحصول على التصريح وهي: اللافتات الإعلانية التي تعرض بدور السينما أو داخل المحلات التجارية بشرط ألا تطل على الخارج، واللافتات الإعلانية المباشرة على الأجهزة أو العلب أو الأغلفة والوسائل المرخص بها للإعلان عن نوع السلع التي تحتويها تلك الأجهزة والعلب والأغلفة، واللافتات الإعلانية بالبيع أو الإيجار التي توضع على العقارات المراد بيعها أو تأجيرها، واللافتات الإعلانية التي توضع من قبل وحدات الجهاز الإداري في الدولة أو من الجمعيات الخيرية، بالإضافة إلى اللافتات الإعلانية التي تقام في المناسبات العامة كالأعياد الدينية أو الوطنية أو المهرجانات الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية.

وفيما يلي نص اللائحة:

قرار رقم (١٢ /٢٠١٧)
بإصدار لائحة تنظيم ومراقبة اللافتات الإعلانية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

استنادا إلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٩ بإنشاء الهيئة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها،

وإلى نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/ ٢٠١٣،

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٥ /٢٠١٦ بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تطوير منطقة رأس مركز بولاية الدقم وضمها الى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم،

وإلى موافقة مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة

تقـــرر

المادة الأولـى : يعمل في شأن تنظيم ومراقبة اللافتات الإعلانية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم باللائحة المرفقة.

المادة الثانية : يلغى كل ما يخالف هذا القرار، واللائحة المرفقة، أو يتعارض مع أحكامهما.

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في : ٩ من جمادى الثانية ١٤٣٨هـ
الموافـق : ٨ من مارس ٢٠١٧م

يحيى بن سعيد بن عبد الله الجابري
رئيس مجلس الإدارة

■ *نُشِر هذا القرار في العدد رقم (١١٨٦) من الجريدة الرسمية الصادر في ١٩ مارس ٢٠١٧*

لائحة تنظيم ومراقبة اللافتات الإعلانية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الفصل الأول
تعاريف وأحكام عامة

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص معنى آخر:

المادة (١) : يكون للكلمات والعبارات التالية - في تطبيق أحكام هذه اللائحة - المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

الهيئة : هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

المنطقة : المنطقة الاقتصادية الخاصة الكائنة بولاية الدقم لغرض إقامة المشروعات الاقتصادية والخدمية وغيرها؛ المبينة الحدود والموقع في المخطط المرفق بالمرسوم السلطاني السلطاني رقم ٥/ ٢٠١٦.

الرئيس : رئيس مجلس إدارة الهيئة.

الدائرة المختصة : دائرة الخدمات العامة التابعة للمحطة الواحدة بالهيئة.

اللافتة الإعلانية : كل كتابة أو نقش أو صورة يقصد به الدعاية أو الترويج أو الإرشاد لاسم منشأة تجارية أو صناعية أو سياحية أو حكومية أو خدمية أو سلعة أو خدمة أو إنشاءات أو مشاريع أو أي نشاط آخر، سواء أكان ثابتاً، أو متحركاً، أو مضاء بالكهرباء، أو معلقاً.

التصريح : موافقة الدائرة المختصة على وضع اللافته الإعلانية.

المادة (٢) : لا يجوز وضع أي لافتة إعلانية إلا بعد الحصول على تصريح يصدر طبقا لأحكام هذه اللائحة، وبعد سداد الرسوم المقررة لذلك.

المادة (٣) : تكون أنواع اللافتات الإعلانية على النحو الآتي:

١ - اللافتات على واجهات المنشآت التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو أي نشاط آخر.

٢- اللافتات الإرشادية والترويجية المثبتة على الأرض أو بمحاذاة الطريق.

٣- اللافتات المثبتة فوق أسطح المباني.

٤- اللافتات الخاصة بالإنشاءات والمشاريع.

٥- اللافتات المثبتة على وسائل النقل والمواصلات.

٦- أي لافتة إعلانية توافق عليها الدائرة المختصة.

المادة (٤) : يعفى من التصريح الآتي :

١ - اللافتات الإعلانية التي تعرض بدور السينما أو داخل المحلات التجارية بشرط ألا تطل على الخارج.

اللائحة تستهدف تمكين المستثمرين من الترويج لخدماتهم ومنتجاتهم في مختلف المواقع بالمنطقة

لا يجوز وضع أي لافتة إعلانية إلا بعد الحصول على تصريح من دائرة الخدمات العامة بالهيئة

٢- اللافتات الإعلانية المباشرة على الأجهزة أو العلب أو الأغلفة والوسائل المرخص بها للإعلان عن نوع السلع التي تحتويها تلك الأجهزة والعلب والأغلفة.

٣- اللافتات الإعلانية بالبيع أو الإيجار التي توضع على العقارات المراد بيعها أو تأجيرها.

٤- اللافتات الإعلانية التي توضع من قبل وحدات الجهاز الإداري في الدولة أو من الجمعيات الخيرية.

٥- اللافتات الإعلانية التي تقام في المناسبات العامة كالأعياد الدينية أو الوطنية أو المهرجانات الرياضية أو الثقافية أو الإجتماعية

ويجب قبل وضع اللافتة الإعلانية التنسيق مع الدائرة المختصة، ويتعين إزالة اللافتة بعد الانتهاء من الغرض منها مباشرة

المادة (٥) : يحظر وضع اللافتة الإعلانية في الأماكن الآتية :

١ - المساجد ودور العبادة والمباني الأثرية والمقابر والأسوار المحيطة بها.

٢- أي أماكن أخرى تحددها الهيئة

المادة (٥) : يحظر المساس بأي لافتة إعلانية مصرح بها أو إتلافها أو تشويهها أو تمزيقها أو حجب أي جزء منها.

الفصل الثاني

شروط التصريح والتزامات المصرح له

المادة (٧) يلتزم المصرح له بالآتي:

أ. عدم التنازل عن التصريح للغير إلا بعد الحصول على موافقة الدائرة المختصة.

ب. صيانة اللافتة الإعلانية والحفاظ عليها بحالة جيدة وفقا للتعليمات التي تصدر من الدائرة المختصة.

ج. الالتزام بحدود التصريح الصادر له، بما في ذلك الموقع المحدد للافتة الإعلانية، والمحتوى، وطريقة الوضع، والمدة المحددة له.

د. الالتزام بالاشتراطات والضوابط والتعليمات الأخرى الصادرة عن الهيئة.

المادة (٨) يشترط في اللافتة الإعلانية الآتي:

١- أن تكون اللغة المستخدمة هي اللغة العربية الفصحى، ويجوز استعمال أي لغة أخرى شريطة مراعاة الآتي:

أ- أن تكون اللغة الأخرى بجانب اللغة العربية من ناحية اليسار أو أسفلها.

ب- ألا تقل المساحة التي تشغلها اللغة العربية عن المساحة التي تشغلها اللغة الأخرى.

ج- أن تكون الترجمة من اللغة العربية إلى أي لغة أخرى سليمة، ومحققة للغرض.

٢- ألا يكون محتوى اللافتة الإعلانية مخالفاً للقيم الدينية، أو النظام العام، أو الآداب، أو العادات والتقاليد المحلية.

٣- أن تكون اللافتة الإعلانية مطابقة للتصريح والمواصفات المحددة من الدائرة المختصة.

إعفاء وحدات الجهاز الإداري للدولة والجمعيات الخيرية ودور السينما من شروط الحصول على التصريح

ضرورة استخدام اللغة العربية الفصحى في اللافتات الإعلانية ويجوز استعمال لغات أخرى بشروط

الفصل الثالث
إجراءات الحصول على التصريح

المادة (٩) يقدم طلب الحصول على التصريح من ذوي الشأن، أو من يمثلهم قانوناً إلى الدائرة المختصة على النموذج المعد لهذا الغرض، مرفقا به المستندات والبيانات التي يحددها النموذج. على أن يرفق بطلب التصريح رقم وتاريخ الموافقة الصادرة من الجهة المختصة، إذا كان الإعلان المطلوب يتضمن بيانات يوجب القانون الموافقة المسبقة لتلك الجهات عليها، والموافقة الخطية من مالك العقار الذي ستثبت عليه اللافتة الإعلانية، أو صاحب حق الانتفاع به، مع بيان اللافتة الإعلانية.

ويجوز للدائرة المختصة استيفاء ما تراه لازما من مستندات أو بيانات للبت في طلب التصريح.

المادة (١٠) تتولى الدائرة المختصة دراسة الطلب والبت فيه خلال مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه مستوفياً للبيانات والمستندات المطلوبة، ويعد مضي المدة المذكورة دون البت في الطلب قرارا بالقبول.

وفي حالة رفض الطلب يجب أن يكون القرار مسببا .

المادة (١١) يُخطَر مقدم طلب التصريح بالقرار الصادر بشأن طلبه على العنوان المدون بطلب التصريح خلال (٥) خمسة أيام عمل، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم من القرار في حال رفضه إلى الرئيس خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إخطاره، أو علمه اليقيني برفض طلبه، موضحا فيه أسباب التظلم والمستندات المؤيدة لذلك.

المادة (١٢) تتم دراسة التظلم، والبت فيه بالقبول أو الرفض، خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، ويُخطَر ذوو الشأن بنتيجة التظلم، ويعد مضي هذه المدة دون البت في التظلم قرارا بالرفض .

وفي جميع الأحوال؛ يكون قرار الرئيس الصادر في التظلم نهائيا.

المادة (١٣) تكون مدة التصريح (١) سنة واحدة قابلة للتجديد، على أن تتخذ اجراءات تجديد الترخيص قبل (٣٠) ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ انتهاء مدته.

الفصل الرابع
مراقبة اللافتات الإعلانية والجزاءات

المادة (١٤) تكون للدائرة المختصة سلطة الإشراف والتفتيش على جميع اللافتات الإعلانية في المنطقة للتثبت من الالتزام بأحكام هذه اللائحة.

المادة (١٥)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة مقررة قانونا، يكون للهيئة - في حال مخالفة أحكام هذه اللائحة - اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات الآتية:

١- إلزام المخالف بإزالة أسباب المخالفة، وإعادة الحال إلى ما كان عليه خلال الأجل الذي يحدد له، أو قيام الهيئة بذلك على نفقة المخالف، مع تحميله كافة النفقات التي تكبدتها الهيئة في سبيل ذلك.

٢- توقيع غرامة إدارية وفقا لما هو مبين في الجدول المرفق بهذه اللائحة.

وفي حالة استمرار المخالفة يجوز للهيئة فرض غرامة إدارية على المخالف بما لا يجاوز (١٠) عشرة ريالات عمانية عن كل يوم.

وفي جميع الأحوال يتم سحب الترخيص من المخالف.

حظر وضع اللافتات الإعلانية في المساجد ودور العبادة والمباني الأثرية والمقابر والأسوار المحيطة بها

الحصول على التصريح يتم خلال فترة لا تتجاوز ١٥ يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً للبيانات والمستندات المطلوبة

محمد بن أحمد الشيزاوي*
رئيس التحرير

مشاهدات صحفية

عندما زرتُ الدقم لأول مرة في عام ٢٠٠٨ في مهمة صحفية هي الأولى من نوعها لإعداد استطلاعات صحفية عن ميناء الدقم الواقع على بُعد نحو ٥٥٠ كم عن محافظة مسقط أُعجبتُ كثيرا بالطقس الرائع في تلك الأيام من شهر يونيو الذي يشهد ارتفاعا في درجات الحرارة في مسقط.

لم يكن الطقس وحده هو الذي شغلنا ونحن نتحدث عن المنطقة ولكننا كنا نفكر أيضا في ذلك الوقت الذي يهدره أهالي الدقم في الذهاب إلى ولاية هيما لمجرد سحب نقود من آلة الصراف الآلي التي تبعد عنهم حوالي ١٨٠ كم، وكنا أيضا نتساءل عن محدودية اقتصاد الولاية الذي يتشكل من بضعة محلات تجارية وعن عدم وجود أي منشأة فندقية يستطيع الزائر قضاء ليلته فيها.

في اللقاءات التي أجريتُها مع المسؤولين في الحكومة والشركات العاملة بالميناء وأبناء الدقم وجدتُ تفاؤلا تجاه المستقبل، وأكد الجميع رغبتهم في أن يساهموا في كتابة التاريخ الجديد للولاية. منذ تلك الزيارة شهدت الدقم العديد من التغيرات الجوهرية وتغيرت خطة تطويرها من (مركز إقليمي للصناعات الثقيلة يحتوي على حوض جاف لإصلاح السفن ومنطقة حرة ومطار دولي) إلى منطقة اقتصادية خاصة تقام على مساحة ٢٠٠٠ كم مربع وتضم مئات المشاريع في مختلف القطاعات الاقصادية (بلغ إجمالي اتفاقيات حق الانتفاع الموقعة حتى نهاية مارس الماضي حوالي ٢٠٠ اتفاقية).

اليوم وأنا أرافق الصحفيين المشاركين في ملتقى المراسل الصحفي الرابع والصحفيين العاملين في وسائل الإعلام المحلية الناطقة باللغة الإنجليزية أجد أن المنطقة تجاوزت كثيرا من الطموحات التي حدّثني عنها أبناء الدقم في اللقاءات الصحفية التي أجريتُها معهم في صيف عام ٢٠٠٨، إذ أصبحت تحتضن كمًا هائلا من المشاريع التي يرغب الصحفيون في الوقوف على تفاصيلها ومعرفة أسرارها لكتابة قصصهم الصحفية بعد أن كنا نقف مشدوهين عند مشروع واحد فقط هو ميناء الدقم الذي كان في بداياته الأولى.

هذا النمو الذي شهدته الدقم خلال السنوات القليلة الماضية والذي حوّلها من منطقة تفتقد للكثير من وسائل الحياة الحديثة إلى منطقة اقتصادية خاصة يقصدها المستثمرون من دول العالم المختلفة هو قصة نجاح تستحق أن تخلدها كتب التاريخ وأحاديث الرواة وأقلام الكتّاب والصحفيين.

اليوم وأنا أرافق الصحفيين المشاركين في ملتقى المراسل الصحفي الرابع أجد أن المنطقة تجاوزت كثيرا من الطموحات التي حدّثني عنها أبناء الدقم في صيف عام ٢٠٠٨

*mohammed.alshezawi@duqm.gov.om